الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة الجزائـر3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

من اعداد الدكتورة: شطـيـبـي حنان

السنة الجامعية : 2017-2018

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	1
أولا: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد	2
1- المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد	2
1-1 علم الاقتصاد علم الثروة	3
1-2 علم الاقتصاد علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل	3
1-3 علم الاقتصاد علم نشاط التبادل	4
1-4 علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية	4
1-5 علم الاقتصاد علم طرق الانتاج	4
1-6 علم الاقتصاد علم التجارة الدولية	4
1-7 علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية	5
2- نشأة وتطور علم الاقتصاد	5
3- منهج علم الاقتصاد	8
3-1 المنهج الاستنباطي	8
3-2 المنهج الاستقرائي	9
4- موضوع علم الاقتصاد	9
5 فروع علم الاقتصاد وأهدافه	9
6- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	10
6-1 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع	10
6-2 علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون	11
6-3 علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة	11
6-4 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس	12
6-5 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ	12
6-6 علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق	12
6-7 علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا والجغرافيا	12
6-8 علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات	13

6-9 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء	13
7- أهمية علم الاقتصاد	13
ثانيا: المشكلة الاقتصادية	14
1- مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها	14
2- خصائص المشكلة الاقتصادية	15
2-1 العمومية	15
2-2 الديمومة	15
2-3 الندرة النسبية للموارد	15
2-4 أنها مشكلة اختيار وتخصيص	15
2-5 التضحية	15
3- عناصر المشكلة الاقتصادية	16
3-1 ماذا ننتج؟	16
3-2 كيف ننتج؟	16
3-3 لمن ننتج؟	16
4- أسباب المشكلة الاقتصادية	17
4-1 الندرة النسبية للموارد	17
4-2 الحاجات الانسانية	17
4-3 الاختيار والتضحية	19
ثالثا: نبذة عن تطور الفكر الاقتصادي	19
1- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة	20
1-1 الفكر الاقتصادي عند الاغريق	20
1-2 الفكر الاقتصادي عند الرومان	22
2- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا	22
3- الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر	23
3-1 الفكر الاقتصادي لابن خلدون	23
3-2 الفكر الاقتصادي للمقريزي	24
4- الفكر الاقتصادي للتجاريين والطبيعيين	25
5- الفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة	27
5-1 الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	27

2-5 الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي	38
3-5 الفكر الاقتصادي الكينزي	40
رابعا: الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية	43
1- النظام الاقتصادي الرأسمالي	43
1-1 مبادئ النظام الرأسمالي	44
1-2 مزايا النظام الرأسمالي	46
1-3 عيوب النظام الرأسمالي	47
1-4 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي	49
2- النظام الاقتصادي الاشتراكي	49
2-1 مبادئ النظام الاشتراكي	50
2-2 مزايا النظام الاشتلراكي	52
2-3 عيوب النظام الاشتراكي	52
2-4 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي	53
3- النظام الاقتصادي الاسلامي	54
3-1 مبادئ النظام الاسلامي	54
3-2 حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاسلامي	55
4- النظام الاقتصادي المختلط	55
4-1 مبادئ النظام المختلط	56
4-2 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام المختلط	57
خامسا: الأنشطة الاقتصادية	57
1- الانتاج	57
1-1 الانتاج في الفكر الاقتصادي	58
1-2 عوامل الانتاج	59
1-3 أهمية الانتاج	61
1-4 ادارة الانتاج والعمليات	61
1-5 الانتاج والانتاجية	62
2- التوزيع	63
2-1 أبعاد مشكلة التوزيع	64
2-2 أنواع التوزيع	65

2-3 التوزيع في الأنظمة الاقتصادية	65
2-4 توزيع العوائد على عوامل الانتا ج	66
3- الاستهلاك	68
3-1 العوامل المؤثرة في الاستهلاك حسب "كينز"	69
3-2 نظريات الاستهلاك	72
4- الادخار	73
4-1 الادخار في الفكر الاقتصادي	74
4-2 أنواع الادخار	75
4-3 العوامل المؤثرة في الادخار	76
5- الاستثمار	76
5-1 الاستثمار في الفكر الاقتصادي	77
5-2 محددات الاستثمار	78
5-3 أهمية الاستثمار	82
الخاتمة	82
قائمة المراجع	83

مقدمة:

ترتبط العلوم الاجتماعية بكل فروعها ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات البشرية، وما علم الاقتصاد إلا واحد منها، فلقد اقترن وجود المجتمعات البشرية بحقيقتين متلازمتين الأولى مرتبطة بتعدد الحاجات الانسانية وتزايدها المستمر، والثانية متعلقة بندرة ومحدودية الموارد المتاحة اللازمة لتلبية تلك الحاجات، فتوجه علم الاقتصاد نحو دراسة والسلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع من أجل التوصل لتحقيق مستوى من التوازن بين هتين الحقيقتين، فهو يسعى اذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية والتي لا تخرج عن دائرة الانتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار الى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات، والتوجه نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الامكانيات والمتطلبات، فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على ايجاد القواعد والوسائل التي تؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات، فهنا هنا تكمن أهمية علم الاقتصاد ويبرز الدور الذي يلعبه على المستوى الجزئي أو الكلي.

كما يتناول أيضا علم الاقتصاد بالدراسة والتحليل مواضيع أخرى وتدخل في صميم اهتماماته كالدخل، مستوى الأسعار التضخم البنوك التجارية والمركزية، معدل الفائدة، البورصة ومكوناتها، أسعار الفائدة، النمو والتنمية الاقتصادية، الاصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من القضايا والظواهر الاقتصادية الأخرى، فهو يمس ويتصل بحياتنا اليومية بمختلف تفاصيلها، والحاجة اليه تبرز جاليا من طبيعة هذه القضايا التي يعالجها، فهي تندرج في جوهر اهتمامات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في بحثها المستمر عن الرفاهية والتنمية، وفي معالجته لمختلف مواضيعه يعتمد على المنهج العلمي الذي يستلزم التحكم بمتطلبات وقواعد العلوم التطبيقية والانسانية.

أولا: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا تدبير أمور المنزل فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في ادارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل الى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي للفظ اقتصاد عند اليونانيين تعدى هذا المفهوم ليقصد به أيضا تدبير أمور المدينة(الحسناوي،1990،ص.23).

1 – المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع الى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

فقد عرفه ادم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم بأنه " العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها "(طويطي،2013–2014،ص.2)، وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الانسان. واعتبره الفريد مارشال بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العادية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات"(دويدار،1993،ص.14)، فقد تم التركيز هنا على دراسة رفاهية الفرد المادية والتي يحصل عليها من انفاق دخله. ووفقا لتعريف ميلتون فريدمان " فالاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع"(قريصة ويونس،1984،ص.66). وبالرجوع الى بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية فقد أكد بأن علم الاقتصاد هو" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية " "(قريصة ويونس،1984،ص.66). في حين عرف سام ويلسون علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل" (طويطي،2013–2014،ص.2).

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

1-1 علم الاقتصاد علم الثروة:

لقد عرف علم الاقتصاد طبقا لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا اذا قدم للانسان منافع مادية(الطويل،2010،ص.23)، وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة،ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءا عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى الى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية(عريقات،2005،ص.22).

1-2 علم الاقتصاد علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل:

تبعا لهذا التوجه نجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الانساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبنى عدد كبير من الاقتصاديين المعاصريين هذا المفهوم "كبيرو" و"مانجر" و"ماير" وغيرهم، فيمتاز الانسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لاشباعها ان وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الانسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة (الطويل،2010،ص.21)، فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الاساس بأنه علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الانسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية وبالتالي علم الاقتصاد(حسين وسعيد،2004،ص.19).

1-3 علم الاقتصاد علم نشاط التبادل:

يأتي الاقتصادي الفرنسي "بيرو" في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بأن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الانسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع مل رغباته، لذا لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي(الطويل،2010،ص.24)، فالظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما بحوزته ليتحصل من فرد آخر على مل يحتاج إليه فنشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الانتاج وإشباع الحاجات (المحجوب،1977،ص.17).

1-4 علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية:

فوفقا لهذا التعريف علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الانسان من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية انفاقه له (حسين وسعيد،2004،ص.19).

1-5 علم الاقتصاد علم طرق الانتاج:

ضمن هذا الاطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، الأولى تربط الانسان بالطبيعة والثانية تكمن في علاقة الانسان بأخيه الانسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في اطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي (دويدار،1993،ص.16).

1-6 علم الاقتصاد علم التجارة الدولية:

ان علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من أجل اشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة (الرواشي،2007،ص.5).

1-7 علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية:

يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي، كما يبحث أيضا في مستوى الاسعار والعمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية، فانه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي الى التنمية الاقتصادية (الرواشي،2007،ص.5).

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الأفراد ازاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لاشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الانساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الانتاج، التبادل، الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل الادخار الاستثمار،التنمية، التضخم، البطالة وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الانسان بالطبيعة، وعلاقة الانسان بالانسان.

2- نشأة وتطور علم الاقتصاد

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا تدبير أمور المنزل، وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي، وهو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي "انطوان دي مونكريستان" الذي نشر عام 1615 كتابه بعنوان "مطول شرح في الاقتصاد السياسي" وهدف بمؤلفه الى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثروتها، وفي عام 1776 قدم" آدم سميث" كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة الثروة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم، وهي انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل ولم يظهر مصطلح علم الاقتصاد إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن 19 حين

أصدر "الفريد مارشال"مؤلفه بعنوان "مبادئ علم الاقتصاد" سنة 1890 ليشيع فيما بعد هذا الاصطلاح في البلدان الأنجلوسكسونية(virtuelcampus.univ-msila.dz) .

فقد ظهر علم الاقتصاد كما أشرنا ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق فلم يكن فرع مستقل من فروع المعرفة، ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني في كتابات أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، والذي بحث فيه موضوع الدولة أو المدينة الفاضلة، وكان ضمن ما ورد في ذلك الكتاب والذي يعتبر جزء من قضايا ومجالات علم الاقتصاد اليوم، هو توزيع المجتمع لطبقات هي طبقة الحكام والجنود والمنتجين، وورد أيضاً علم الاقتصاد في كتابات أرسطو حيث تناول ملكية الأموال، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وبإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، جاء في ذلك الكتاب كذلك قضية الرق وهاجمها ورأى عدم عدالتها، ومن أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أرسطو هو القيمة وميز فيها بين نوعين من القيمة منها قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة (almerja.com/reading.php?idm=94353).

وتطرق أيضا الكتاب الرومانيون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون "Cicero" وسنيكا "Seneca"، فمما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم (almerja.com/reading.php?idm=94353).

وقد شهدت القرون الوسطى بين نظام الاقطاع والذي يقوم على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام، كما تميزت أيضا هذه الفترة بسيطرة حكم الكنيسة على الحياة الاقتصادية، تزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية والذي أحدث طفرة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، والفوائد على القروض وآلية عمل السوق، وفي هذا الصدد قد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، حرم الفائدة على القروض ونهى عن الاحتكار وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، هذه هي الجوانب المختلفة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي، بالإضافة لهذه الجوانب نجد أن الفلاسفة المسلمين من

أمثال الفارابي وأبن سينا وأبن خلدون قد أسهموا إسهامات كبيرة في طرح ومناقشة وتحليل بعض القضايا الاقتصادية، على سبيل المثال أورد أبن خلدون في كتابه المقدمة شرحاً للمشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر عند الاقتصاديين، كما قام بتقسيم السلع إلى سلع ضرورية وكمالية، وبين أن طلب هذه السلع إنما يتوقف على درجة العمران والتقدم، كذلك أوضح دور وتأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أسعار السلع والخدمات وفي تقلبات أسعارها، كما بين أبن خلدون أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج، فيزيد الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادة أخرى للدخل(almerja.com/reading.php?idm=94353).

وقد أدى انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية، فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، فقد نادت بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثرواتها، وأعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على حساب دولة أخرى (www.uobabylon.edu.iq).

في حين أسس الفيزوقراطيين وعلى رأسهم الفرنسي "كيناي" نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وأكدوا على أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي و ذلك بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى (www.uobabylon.edu.iq).

وبعد التطور الذي عرفه المجتمع الأوروبي والذي تزامن مع التحولات التي تمخضت عن الثورة الصناعية، جاءت المدرسة الكلاسيكية انعكاسا لهذا التطور واستجابة لمقتضياته، وبظهورها دفعت الفكر الاقتصادي دفعة قوية أخرجت به الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته له قوانينه ونظرياته، فظهور علم الاقتصاد بمفهومه الحالي يعود الى الاقتصاديين الكلاسيك على رأسهم آدم سميث (1723 – 1790) والذي أصدر كتابه الشهير المعروف بثروة الأمم في العام (1776)، هذا بالإضافة لمجموعة أخرى شملت ديفيد

ريكاردو (1772 – 1823)، مالتوس (1766–1834)، جون ستيورت مل (1806–1873)، جين باتست ساى (1767–1832)، ومن الواضح أن هذا التعدد في المؤلفين الذين تكونت منهم المدرسة الكلاسيكية، يجعل من العسير وضع مبادئ عامة لتلخيص أفكارهم جميعاً، ولعل أهم ما جاء ضمن أفكار هذه المدرسة نظرية الإنتاج والتي تضمن ظاهرة التخصيص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة لقانون المنفعة المتناقصة، كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة لنظرية التوزيع الوظيفي للدخل(almerja.com/reading.php?idm=94353).

وجاء بعد المدرسة الكلاسيكة مجموعة من الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سموا بالكلاسيك الجدد اشهرهم الفريد مارشال، بيقو، وهكس، وأهم ما جاء به أصحاب هذه المدرسة القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك المستهلك، الإنتاج، التكاليف والأرباح(almerja.com/reading.php?idm=94353). كما جاءت كذلك المدرسة الكينزية والتي أسسها البريطاني "جون مينارد كينز"، وتركز هذه النظرية على دور كلا من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات(almerja.com/reading.php?idm=94353).

3 – منهج علم الاقتصاد

ان المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فان الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وفيمايلي فكرة مختصرة عنهما:(محجوب،1977،ص.30)

3 –1 المنهج الاستنباطي:

يعتبر من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل)، اذ يعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي.

3-2 المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، فهو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع و جعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة، و ظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية.

4- موضوع علم الاقتصاد

ان موضوع علم الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج و توزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان (دويدار،1993،ص.16). اذ يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت و لازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، و كذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة باستمرار، والوصول الى تحقيق رفاهيته(ايوب،1965،ص.35)، فمشكلة الندرة وطرق مواجهتها مدخل أساسي لادراك هذه العلاقة المزدوجة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

5- فروع علم الاقتصاد وأهدافه

يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، وفيمايلي سنقدم فكرة مختصرة عنهما:(بوسعدة،2016،ص ص.3-4)

- يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي لوحدة فردية من الوحدات الاقتصادية كالمستهلك أو المنتج، ومن خلال ذلك فهو يوفر رؤية واضحة عن السلوك الفردي والاجتماعي بما يسمح بفتح قنوات التغذية الراجعة، وتوفير مؤشرات لمتخذي القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

– في حين يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي والتشغيل ومتوسط الأسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية، ويقوم كذلك بتفسير وتحليل التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل، ويقترح سياسات مواجهتها ومعالجتها ان امكن ذلك.

وبالرجوع الى أهداف علم الاقتصاد، فإن هدفه الرئيسي يقوم على معالجة المشكلة الاقتصادية المتمثلة في المحدودية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، ويقوم بذلك من خلال تحديد احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لتلبية رغباتهم، وبتحديد كمية الانتاج ونوعيته، ومن خلال تنظيم العملية الانتاجية، وبضبط الطريقة التي سوف يوزع بها الناتج على أفراد المجتمع بما يكفل العدالة في التقسيم، وأيضا بوضع معدل مرتفع للنمو الاقتصادي بما يضمن مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، أما هدفه الثانوي يعتبر وسيلة لتحقيق هدفه الرئيسي، كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أسلوب الانتاج وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (univ28.7olm.org).

6- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وعليه فان التطورات التي تحدث في أحد هذه المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، فهناك علاقة تفاعل متبادل تترجم في شكل تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

6-1 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

ان موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد الا واحد منها فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى(دويدار،1993،ص.55)، فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، اذ يؤثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية

العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الاخير(ولعلو،1981،ص.38). كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضا في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في اطار علم الاقتصاد أو علم الاجتماع، فالاولى تميل الى تفسير الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، والثانية تزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي(دويدار،1993،ص.56).

6-2 علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يتضح لنا جاليا الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد من خلال تلك القواعد والضوابط القانونية المنظمة لمشروع معين، فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في اطار قانوني يسمح بذلك فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، فالمشرع قبل أن يسن قوانينه فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي يبين أنه يوجد انعكاسات اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية كفرض الضرائب مرتفعة على بعض السلع، أو تحديد الملكية الخاصة بوسائل الانتاج وغيرها(السيد،2014،ص.48).

6-3 علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الترابط أن الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي في بادئ الأمر، فدراسة الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين. كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية الى يومنا هذا تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة يرجع تفسيرها الى العوامل الاقتصادية، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى(السيد،2014،ص.48). فالاكيد أن الارتباط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وثيق جدا، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد

الاتجاهات السياسية لصانعي القرار، كما أن السياسة في حالات متعددة أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية(بن محمود،2009،ص.18).

6-4 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك(بن محمود،2009،ص.18)، فهذا الأمر يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وايجاد حلول في حالة حدوث تذبذبات في الدورة الاقتصادية.

6-5 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

ان علم التاريخ هو رصد لوقائع تطور الانسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية (السيد،2014،ص.50)، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية.

6-6 علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول الى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم البناء عليها في استخلاص أفكار جديدة، وتعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الانسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة(عبد الرحمان ومحي الدين ،1974،ص.1).

6-7 علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا والجغرافيا:

الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي(دويدار،1993،ص ص.56-58).

في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين(دويدار،1993،ص ص59-60).

6-8 علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

من أجل الوصول الى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي الى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم(بن محمود،2009،ص.18)، فالرياضيات مكنت من دراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي، وقدمت حلولا كمية دقيقة للمشاكل الاقتصادية.

6-9 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء:

يعتبر الاحصاء العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها الى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، ومن هنا يبرز ذلك الترابط بين علم الاحصاء والاقتصاد، فالاحصاء يوفر المعلومة الجيدة للاقتصادي ليسهل عليه عملية اتخاذ القرار(السيد،2014،ص.49). فالاقتصادي يستعين بالأساليب الاحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية كمعرفة الأرقام القياسية للأسعار، كما أنه يستخدم الاحصاء من أجل التنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقياسها مستقبلا(عبدالرحمان ومحي الدين،1974،ص.2).

7- أهمية علم الاقتصاد

ان علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بالانسان والمجتمع، لأنه يأخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة، أين تتدخل الموارد كوسيط في هذه العلاقات، وفضلا على ذلك تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الانتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلائم مع اطار الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بالاضافة الى ذلك فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، هذا الأمر أظهر الحاجة المستمرة الى مزيد من

الدراسات الاقتصادية والتجارب لسياسات اقتصادية، مما جعل الاقتصاد محط اهتمام فئة كبيرة من المفكرين من مختلف التخصصات، فمما سبق تنبثق أهمية علم الاقتصاد في حياة الأفراد والمجتمعات(الطويل،2010،ص.27).

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحادات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل الى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولاتزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في ايجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1 – مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف انواعها وأحجامها الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الانسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين امكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد كما المجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو اسلامية أو مختلطة، فهي لاتختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام الى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها(عبد،2010،ص.16).

على اعتبار أنه لايمكن انتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فإنه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع تحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون الى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم ، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة (المشهداني،2015،ص.25).

2- خصائص المشكلة الاقتصادية

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص نورد بعضا منها فيمايلي: (www.philadelphia.edu.jo)

2-1 العمومية :

أي ان المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانياً ، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر؛

2-2 الديمومة :

بمعنى انها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، والمجتعات الحديثة تعاني منها ، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

2-3 الندرة النسبية:

حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة، فلا بد إذن من الاختيار والتضحية؛

2-4 انها مشكلة اختيار وتخصيص:

بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد .

2-5 التضحية:

ولأن الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

3- عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي، حيث تكون في مجموعها الأركان الاساسية للمشكلة الاقتصادية، وتختلف طريقة الاجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة اجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك، وسنعرضها بايجاز فيمايلي: (www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ME1.pdf)

3-1 ماذا ننتج ؟

ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعياً وكمياً، أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ ..هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات ؟ وما هي كميات كل منها، ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلا لانتفت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار لأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة؛

3-2 كيف ننتج ؟

هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب؛

3-3 لمن ننتج ؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

4- أسباب المشكلة الاقتصادية

من الممكن حصر الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية في:

4-1 الندرة النسبية للموارد:

ان الوسائل التي يملكها الانسان لاشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الانسان يعيش في عالم الندرة النسبية، فالصعوبة التي واجهته في أن يحصل على كل رغباته كان عليه الاختيار، فللوصول الى هدف معين عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لاتكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه، فكل اختيار يتضمن في الوقت تضحية وتكلفة الفرصة البديلة تعبير مادي عن التضحية التي يتحملها الفرد حين يختار بين البدائل(kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf).

وتعبر الموارد أو الامكانات التي يحتاجها الانسان لاشباع رغباته عن كافة المصادر الطبيعية التي خلقها الله وسخرها للانسان من أجل انتاج السلع والخدمات، وتأحذ شكل موارد غير اقتصادية أو حرة وتعد ملكا للجميع، أو شكل موارد اقتصادية والتي يطلق عليها مصطلح عوامل الانتاج، وهي موارد محدودة ونادرة نسبيا، ولايمكن الحصول عليها أو توفيرها دون بذل جهد أو ثمن لها، وتتكون الموارد الاقتصادية من العمل وهو الجهد البشري الذهني أو العضلي اللازم لانتاج السلع والخدمات، ومن الأرض ويقصد بها جميع الموارد الطبيعية. ومن رأس المال وهو السيولة النقدية والمعدات والعقارات المستخدمة في العملية الانتاجية، وأخيرا من التنظيم وهو الوقوف بالتنسيق وبالاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج السابقة وذلك بالكفاءة والفعالية اللازمتين(www.philadelphia.edu.jo) .

4-2 الحاجات الانسانية:

تعبر الحاجات على حالة نفسية تعكس الرغبة في اشباع نقص مادي أو معنوي، ويسعى الانسان للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها(www.philadelphia.edu.jo).

4-2-1 خصائص الحاجات:

نورد البعض منها بايجاز في مايلي: (kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf)

- **قابلية الحاجة للاشباع:**

كل حاجة قابلة للتلبية وهذه قاعدة عامة، واذا قررنا أن المنفعة تميل الى التناقص مع استمرار الاشباع أو استعمال السلعة أو الخدمة، فمعنى ذلك قابلية الحاجة للإشباع يتزايد باستعمال وحدات أخرى من السلعة أو الخدمة، ويرجع ذلك الى طبيعة الانسان فالانسان محدود القدرة حتى في دائرة الاشباع ؛

- **قابلية الحاجة للإنقسام:**

من الملاحظ أن الحاجة البشرية قابلة للتجزئة، ذلك أنه كلما تلقت الحاجة حدرا من الاشباع انخفضت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للاشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لأن يشبع جزء من تلك الحاجة؛

- **قابلية الحاجة للقياس:**

ان الانسان قادر على يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر إلحاح الحاجات، وبطبيعة الحال يقوم بقياس الحاجة فمعيار القياس شخصي وعليه ستختلف قياسات الحاجة من شخص الى آخر ومن وقت لآخر ومن زمان لآخر؛

- **قابلية الحاجة للإحلال:**

يمكن أن تحل أو أن تعوض حاجة حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الاحلال على مقدار التقارب بين الرغبات التي تقوم هذه الحاجات باشباعها؛

- **قابلية الحاجات للتعدد والتزايد باستمرار:**

تتميز الحاجات الانسانية بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد عبر الزمن، وذلك بالمقارنة مثلا بين الحاجات الانسانية في القرون الماضية والحاجات قي وقتنا هذا.

4-2-2 أنواع الحاجات الانسانية:

وتنقسم الحاجات الانسانية الى:(kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf)

• **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:**

يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الانسانية المادية، في حين حاجة الانسان الى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لاشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لايلزم لاشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية؛

• **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:**

لا تقف الحاجات الانسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة اشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد الى آخر ومن زمان الى آخر ومن مكان الى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الانسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم اشباعها في اثراء حياته ويكمنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته؛

• **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:**

ان العبرة في فردية اشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الاشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الاشباع،، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.

4-3 الاختيار والتضحية:

فالاختيار هو السبب الذي يجعل منها مشنلة اقتصادية بالذات وليست تقنية، فالاختيار عملية تنطوي على الرشد وويتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفةلاختيار أفضل بديل ممكن، وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار مالم تكن الموارد غير كافية لتلبية الحاجات الانسانية(حسين،1989،ص.20).

ثالثا: نبذة عن تطور الفكر الاقتصادي

يمثل تطور الفكر الاقتصادي المحور الأساسي الذي دار في فلكه كل من الفلسفة الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، فكان الاختلاف في الفكر الاقتصادي يكمن في تحديد الحاجات من ناحية وفي

تحديد الجهاز الذي يتولى تنظيم اشباعها، وبصدد هذا التحدي شهد التاريخ أشكالا متعددة من الفكر وأنماط عديدة من الأنظمة وهي في مواجهة المشكلة الاقتصادية.

فالفكر الاقتصادي هو الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية، ويتولى دراسة القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنتج النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلة الاقتصادية، فتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي شهده الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية(القريشي،2011،ص.20).

1- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

سنتعرض الى الفكر الاقتصادي عند الاغريق والرومان وسنورد فيما يأتي لمحة عن أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها الدارسون للظواهر الاقتصادية في هتين الفترتين:

1-1 الفكر الاقتصادي عند الاغريق

تمثل الفكر الاقتصادي في العصور القديمة في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع آنذاك، وهي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي، وعليه من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان، فعند الاغريق خاصة عند أفلاطون وأرسطو وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، فقد مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع، فمجتمعهم كان منظم في صورة دولة المدينة وهو تنظيم فرضته جعرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا، ويجد أساسه في طريقة الانتا ج التي كانت سائدة آنذاك (دويدار،1993،ص.65).

1-1-1 الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:

تناول الفيلسوف الاغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية" و "القوانين"، حيث يرى نشأة الدولة ترجع الى اعتبارات اقتصادية فحاجات الانسان متعددة ولابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يكمن اشباع هذه الحاجات، فقد قسم أفلاطون المجتمع في مدينته المثالية القائمة على تقسيم العمل والاختصاصات الطبقية الى طبقة الحكام والتي تشكل الفلاسفة والحكماء والنبلاء والمحاربون، ولا يحق لهذه الطبقة التملك والتوريث، أما الطبقة الثانية

فهي طبقة المحكومين التي تتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع والحرفيين، ويحق لهم الملكية الفردية على عكس الطبقة الحاكمة لأنهم يهدفون الى تحقيق الأرباح، بينما آخر طبقة وهي طبقة الرق ويعتبرهم أفلاطون بأنهم العنصر الدائم في الحضارة الانسانية، كما عرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية بمعنى وضع الملكية عامة للشعب، وهذا لكي يبعد عن طبقات المجتمع التقاتل فيما بينها على ملكية العقار(www.noonpost.org).

وعليه فمن الأفكار البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية هي تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود، وأكد أيضا أن تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد بشرط أن يكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي يملكها الأفراد بصورة طبيعية، كما تجب الاشارة الى افكار أفلاطون المتعلقة بالنقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية(عبد الرحمان،1994،ص ص.31-32).

1-1-2 الفكر الاقتصادي عن أرسطو:

ناقض أرسطو أفلاطون في رأيه، ورأى أنه يكمن التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة،وبين أن الدافع الشخصي هو من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، كما ظهرت عند أرسطو أفكار اقتصادية من قبيل محاولته تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، حيث فرق بين قيمة الاستعمال التي تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص، وقيمة المبادلة التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض، واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة، كما درس أرسطو الاستغلال بصورة بسيطة تبعا للزمن الذي كان يعيش فيه، فقد فرق بين الثراء الطبيعي وغير الطبيعي، حيث اعتبر استخدام العبيد ثراء طبيعيا بينما اعتبر التجارة ثراء غير طبيعي، كما اعتبر سعر الفائدة والكسب منها ثراء غير طبيعي وقال إن النقود غير منتجة في ذاتها لذلك اعتبر الفوائد مرذولة وتعتبر من قبيل الثراء غير الطبيعي، كما فرق أيضا بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال، حيث رأى أن النقود تهلك عند التصرف فيها أي عند استعمالها في شراء السلع والخدمات، في حين أنها لا تهلك بالاستعمال إذا أخذت وتم احتساب سعر فائدة عليها(www.noonpost.org).

وعليه لم يميز أرسطو فقط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فقط بل استنتج العلاقة التي تجمعهما، وناقش مفهوم الاحتكار كموقف أو سلوك البائع الوحيد في السوق، واختلف مع أفلاطون في نظرته للنقود واعتبر أن استمرار أي مجتمع غير شيوعي تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل في بداية الأمر يأخذ صورة مقايضة، وليتفادى الأفراد الصعوبات التي تواجه المقايضة يلجؤون الى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للمبادلة، فمناقشة أرسطو لقضية المبادلة المتكافئة قاده الأمر الى الحديث عن استخدامات النقود كمقياس للقيمة وكوسيط للتبادل(عبد الرحمان،1994،ص.35).

1-2 الفكر الاقتصادي عند الرومان

بالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقاصاديا يرقى الى الفكر اليوناني، الا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها، ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتع بما يملكه واستعماله فقط وانما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون(عبد الرحمان،1994،ص.45). فقد تطرق الكتاب الرومانيون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون "Cicero" وسنيكا "Seneca"، فمما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم (almerja.com/reading.php?idm=94353).

2- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر ميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقطاعي فالعلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أساسا حول الأرض لتصبح البلورة المادية للملكية العقارية، فقد ارتكوت الحياة الاقتصادية آنذاك علر النشاط الزراعي(دويدار،1993،ص.73)، واتفق معظم الاقتصاديين بأن فترة العصور الوسطى في أوروبا هي فترة ركود وانحطاط فكري واقتصادي، ولكن لا يمكن اهمال رؤية بعض التطورات في تلك الفترة والتي انتهى خلالها النظام الاقطاعي(القريشي ،2011،ص.51).

فمن أهم مميزات النظام الاقطاعي حصر ملكية الأراضي الزراعية بعدد قليل من الاقطاعيين والنبلاء وتحول الرقيق الى فلاحين وأطلق عليهم رقيق الأرض، وبموجب هذا النظام أصبحت حصة الاقطاعي من المنتوج الزراعي يحددها الاقطاعي بنفسه وحصة الفلاح لاتكفيه قوت يومه، ومن مظاهر الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى كذلك سيطرة الكنيسة على النواحي الاقتصادية للمجتمع، فقد ظهر بعض المفكرين الاقتصاديين وكان أبرزهم من رجال الكنيسة، وقد نادى هؤلاء المفكرون باخضا ع كافة أوجه النشاط والفكر الانساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين، فلم يوجد فكر الاقتصادي حقيقي مستقل كعلم بل تابعا لمبادئ الكنيسة(القريشي،2011،ص.52).

ويمكن تلخيص أهم ما ميز الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا في فترة النظا م الاقطاعي في ظل مبادئ الكنيسة كما يأتي:(القريشي،2011،ص.58)

– لم ينطو الفكر الاقتصادي على تحليل علمي للظواهر الاقتصادية، وانما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ الكنيسة في نطاق الثروة والاقتصاد؛

– فرضت الكنيسة قيودا عديدة على النشاط الاقتصادي؛

– كانت أسس التفكير الاقتصادي في أوروبا متسقة من هذه الناحية مع طبيعة الحياة الاقتصادية الراكدة؛

– لقد قصرت الأفكار الاقتصادية في هذه الفترة في مسايرة حاجات المجتمع وتطوره، فحلت محلها أفكار المدرسة التجارية في اطار التجارية الرأسمالية.

3 – الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الرابع عشر

برزت في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي أسماء كثيرة، وسنركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية، الأولى تتعلق بظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون، والثانية تخص الظاهرة النقدية المستمدة من فكر المقريزي.

3–1 الفكر الاقتصادي لابن خلدون:

في نظر ابن خلدون العمل هو مصدر القيمة وأن المنفعة شرط القيمة، أي أنه لكي تكون للسلعة أو الخدمة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا، ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة ليبحث في تفسير الثمن الجاري للسوق بدلا عن تفسير الثمن العادل كما فعل باقي الدارسين للظواهر الاقتصادية

آنذاك، فتلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي الذي يعتبره أساس العمران الانساني في تطوره، فقد صاغ نظرية القيمة في العمل ودفع بها حتى التوصل الى فكرة فائض القيمة، وعليه يظهر ابن خلدون في ظل مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط كرائد لنظرية القيمة في العمل التي ستصبح محور علم الاقتصاد لاحقا(دويدار،1993،ص ص.103-104).

وعليه فان من أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي عالج بها بعض الظواهر الاقتصادية في مجتمعه يمكن ايجازها فيمايلي:(القريشي،2011،ص.65)

– درس ابن خلدون الحاجات البشرية، واعتبر بأن الانسان يحتاج الى أشياء أساسية وأخرى ثانوية، حيث تنشأ الحاجات الكمالية مع كل رقي وتطور يعرفه المجتمع؛

– درس طبيعة الانتاجية وتقسيم العمل، وأكد على ان انتاج السلع يحتاج الى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، كما ميز بين عوامل الانتاج وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهمها؛

– درس النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، وأقر بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة العمل، وفام بالتمييز بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة؛

– لقد قام بتحليل الأسعار ووضح تأثير العرض والطلب في تحديد مستوى الأسعار وتقلباتها، كما بحث في أثر اختلاف الثروة فيما بين الدول على طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على مايعرف اليوم بالمستوى العام للأسعار؛

– لقد قام بتحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وبين أن تزايد السكان يؤدي الى تقسيم العمل وهو بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج ودخل أفراد المجتمع، ويدفعهم ذلك الى توجيه جزء من نشاطهم الانتاجي لانتاج السلع الكمالية وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع أيضا.

3-2 الفكر الاقتصادي للمقريزي:

فرغم تأثر المقريزي بدراسات ابن خلدون، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية فإذا كان تفسير ابن خلدون للظواهر مبني على نظرية القيمة فإن المقريزي فسرها على أساس نقدي، وتتمثل مساهمات المقريزي أساسا في الفكر الاقتصادي من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وبتحليله لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات الأسواق وأكد في كتابه"اغاثة الأمة بكشف الغمة" بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ بداية الخليقة، وأن الرخاء مرتبط

بانخفاض الأسعار والذي يرتبط بدوره بأسباب طبيعية كالأمطار التي تزيد من حجم المحاصيل وبالتالي تجفع بالأسعار نحو الانخفاض، أما الأسباب الأخرى للغلاء فقد تكون سياسية مثل تفشي الظلم من قبل الحكام واجتماعية واقتصادية(القريشي،2011،ص.70). وعليه فقد اهتم المقريزي بدراسة المشكلات الاقتصادية وقدم أفكارا عن بعض الظواهر النقدية وهو ما ظهر في دراسة أجراها عن ظاهرة المجاعة فمثلا في وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر بين أننا بصدد مواقف تتميز بنقص في انتاج السلع وارتفاع لكل الأثمان، وهذا النقص في الانتاج يرجع حسبه الى أسباب طبيعية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية(دويدار،1993،ص.95).

ولقد أكد المقريزي كذلك على أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي الى الرخاء، في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الأفراد، وعليه يعتبر البعض بأن من أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الادارة الاقتصادية (القريشي،2011،ص.70).

ولقد أوضح المقريزي كذلك بأن السبب الارتفاع المستمر في تكاليف الانتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار، يرجع أساسا الى زيادة كمية النقود المتداولة، وهنا وضع المفكر الأساس الأول للنظرية النقدية والتي قدمها بعده "فيشور"، ولكن فكر المقريزي كان أعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث نوه ضمنيا على تأثير النقود على كل المتغيرات الاقتصادية وأكد بذلك على عدم حيادية النقود، كما أكد أيضا على فعالية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، ولحل مشكلة كمية النقود طالب المقريزي بأن يتم صك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، وبين أن النقود الرديئة ستطرد النقود الجيدة من السوق في حالات الأزمات والغلاء وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى في ما بعد "بقانون غريشام" (دويدار،1993،ص ص.97-98).

4- الفكر الاقتصادي للتجاريين والطبيعيين

لقد أدى انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية.

فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، فقد نادت بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثرواتها، وأعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على حساب دولة أخرى (www.uobabylon.edu.iq). فلقد شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية، كان هدفها الرئيسي زيادة الثروة عن طريق تجميع الذهب و الفضة بإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، و تميزت بالاعتقاد الجازم بمزايا و فوائد تدخل الدولة إذ هي الوحيدة القادرة على ترجيح كفة الاعتبارات الاقتصادية للمجتمع بأكمله ضد المصالح الشخصية المتناقضة، و فتح أسواق جديدة لتسويق الإنتاج و حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام بكل الوسائل، داخليا و خارجيا،و كان الميزان التجاري من وجهة نظر التجاريين تعبيرا عن مدى قوة الدولة(سبع،العدد7،ص.156).

ويمكن تلخيص أهم المبادئ والأفكار الاقتصادية التي قامت عليها المدرسة الاقتصادية التجارية في النقاط التالية: (الباز،2000،ص ص.30-31)

- تمجيد المعادن النفيسة الذهب والفضة واعتبارها مصدر للثروة، وقد طالبوا بتنميتها من خلال الحملات الاستعمارية والتوسعية؛
- تحقيق ميزان تجاري موات مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة الى داخل الدولة، وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق؛
- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل مراقبة الورادات وتشجيع الصادرات، فحسبهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائيا؛
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة لأنها مصدر المعادن النفيسة، ثم تليها الصناعة لأها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها اهتماما إذ لم يجدوا فيها مصدرا للتصدير؛
- لقد نادوا بالزيادة في العدد السكاني، لأنه مصدر لقوة الدولة من خلال انخفاض الأجور بسبب زيادة الطلب على العمل، ومورد للمحاربين من أجل استخدامهم في الحملات الاستعمارية.

في حين أسس الطبيعيون أو ما يطلق عليهم كذلك بالفيزوقراطيين وعلى رأسهم الفرنسي "كيناي" نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وأكدوا على أن الزراعة هي النشاط الوحيد

المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي و ذلك بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى(www.uobabylon.edu.iq).

وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة، وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة وهي " دعه يعمل دعه يمر "، و حجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية، فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين، وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي مجالات محددة، كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين،عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة، والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود و شق الطرق و بناء الجسور و غيرها من مشاريع البنية التحتية، و كذا القيام بمهام التعليم و الصحة و ما شابهها(سبع،العدد7،ص.156) .

5- الفكر الاقتصادي في المدارس الاقتصادية الحديثة

سنتعرض فيما يأتي الى ثلاث اتجاهات رئيسية، وتتمثل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي وأخيرا الفكر الكينزي:

5-1 الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

إن الثورة الصناعية التي بدأت في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر، و اتخذت شكلها الكامل في مطلع و منتصف القرن التاسع عشر، أثبتت بالوقائع المادية بأن أغلب استنتاجات المدرسة الفيزيوقراطية كانت بعيدة عن الواقع، وبذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة اقتصادية جديدة بفكر اقتصادي يلائم تغيرات المجتمع ويعلل وشرح الواقع الاقتصادي المعاش، فظهرت عندها المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية(أيوب،1965،ص.154).

فلقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والاقتصاديين خاصة الانجليز منهم، حيث يلاحظ من خلال دراساتهم أنهم كونوا اطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والاحاطة بأسرارها(القريشي،2011،ص.115). وقد ساهم نشر الاقتصادي

الكلاسيكي "آدم سميث" لكتابه "ثروة الأمم" عام 1776 في تعزيز واطلاق علم الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته عن باقي العلوم الاجتماعية، حيث حرص المفكر في كتابه على تحديد عوامل الانتاج في رأس المال،العمل والأرض، واعتبار هذه العوامل الرئيسية أساس ثروة الأمم، كما أكد "آدم سميث" على أن النظام الاقتصادي المثالي للمجتمع الرأسمالي هو نظام السوق ذاتي التنظيم، لأنه يقوم على توفير كافة حاجات أفراد المجتمع بشكل تلقائي، كما أنه يساهم في تشجيع الأفراد على العمل(جميل،2014،ص.21) .

وعلى هذا الأساس ساهمت أفكار عدد من المفكرين على رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" "جون ستيوارت ميل"،"مالتس" و "جون باتيتس ساي" في ارساء قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا علميا دقيقا ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام والتنبؤ بمستقبله، وكان الاعتقاد السائد لدى أنصار هذه المدرسة بوجود قوانين تحكم الظاهرة الاقتصادية، ولقد انقسم المفكرين الكلاسيك فيما يخص نظرتهم نحو مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت دراسات البعض منهم تفاؤلية في حين البعض الآخر تشاؤمية حول مصير النظام الرأسمالي(البلاوي،1997،ص.51).

5-1-1 مبادئ الفكر الكلاسيكي:

غير أن المفكرين الكلاسيك يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي والفلسفي لفكرهم الاقتصادي، والتي تقوم وتتمحور أساسا حول الحرية والملكية الفردية، وسنورد موجزا عن هذه المحاور فيمايلي:

- **الفرد ومفهوم اليد الخفية المحور الأول للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة وهذا ما روج له "آدم سميث" في اطار ما سماه اليد الخفية متأثرا في ذلك بتطور النظرية العلمية التي اكتشفت عن طريق التلقائية التي يتم بها توازن الأشياء المادية، حيث أكدوا على وجود ما يشبه يد لا نراها لكنها تقوم في كل مرة وبصورة تلقائية في إعادة التوازن بين المتغيرات، فلقد اعتبروا أن الإنسان أناني بطبعه، لكن ذلك ليس سيئا بالضرورة لأنه سيحقق المنفعة العامة انطلاقا من سعيه نحو تحقيق مصلحته الخاصة، ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، رأوا أن باقي المتعاملين الاقتصاديين في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد

المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة (abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics).

فالمقصود باليد الخفية هو نظام الأسعار المفترض سيادته في ظل المنافسة الحرة في السوق الذي يزود المجتمع بالسلع والخدمات المطلوبة كما ونوعا بأقل تكلفة ممكنة، وهنا افترض الكلاسيك أن المصلحة الشخصية هي المحدد وعنصر استقطاب وجذب لباقي العناصر نحو سلعة معينة، فإذا تجاوز عرض سلعة ما في السوق الطلب عليها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض ثمنها، وهنا فإن بعض عناصر الإنتاج أو كلها ستحصل على مكافأة أقل من المعدل الطبيعي باعتباره الحد الأدنى الذي يتعين أن يحصل عليه كل عنصر للبقاء في إنتاج السلعة، وعليه فإن المصلحة الشخصية تجعله يغير نشاطه الإنتاجي وينتقل إلى سلعة أخرى، مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلعة الأولى إلى أن تصبح معادلة للطلب عليها أو أقل منه فيرتفع ثمنها، وارتفاع الثمن يجعل عناصر الإنتاج المساهمة فيها تحصل على مقابل يفوق المعدل الطبيعي، مما يزيد من إنتاجها فتصبح الكمية مساوية للطلب عليها وهكذا(بويلي، 2015-2015،ص ص.316-317).

• الحرية الاقتصادية الكاملة المحور الثاني للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

من مبادئ الفكر الكلاسيكي والتي تتناسب مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الحرية الكاملة والشاملة للتملك والتعاقد والإنتاج والأسعار والتبادل والاستهلاك، فالمصلحة العامة تتحقق في اطار تحقيق المصلحة الخاصة عن طريق اليد الخفية وآليات السوق المسؤولة عن احداث توازن تلقائي في المصالح(ولعلو، 1986،ص.106).

• قانون ساي للعرض والطلب المحور الثالث للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لخص ساي قانونه في عبارة "العرض يخلق الطلب الخاص"، فتبين هذه العبارة العامية رؤية الكلاسيك أن الأفراد يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن، الذي يسمح لهم بإقتناء اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وعليه يندرج سلوك الأفراد ضمن فكرتين، الأولى أنهم يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة، والثانية تتعلق بالمنفعة المباشرة للنقد معدومة، وعليه فإن مضمون "قانون ساي" يتمحور أساسا على أنه بقدر ما يكون المنتجون متعددين والمنتجات كثيرة تكون المنافذ (امكانية التصريف) سهلة ومتنوعة وواسعة، ذلك أن القوة الشرائية التي يتم إيجادها بواسطة المنتج الجديد تستخدم

في نهاية المطاف لشراء المنتج ذاته، لأن الموارد التي يتم توزيعها لإنتاج هذا المنتج تكون مساوية لقيمة هذا المنتج، ومن ثم فإن سعة المنافذ او الاسواق تقاس بتكاليف الإنتاج، وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وهو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات، والأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجون، وعلى ذلك كلما زاد إنتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر، وما يجب الإشارة إليه أن تحقيق "قانون ساي" لا يعني ان كل الاسواق متوازنة، فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة او خدمة، كما قد يوجد نقص في عرض سلعة او خدمة، إلا أنه لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب على المستوى الكلي، أي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي(www.elmahatta.com).

• السوق في اطار المنافسة الكاملة المحور الرابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

فلقد اعتمد الكلاسيك على مبدأ المنافسة الكاملة في تحليلهم للظواهر الاقتصادية، وأكدوا على أن كل الأسواق سواء أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الاقتصادي، فمبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مرتبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق الدولية التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير، فكانت الأفكار الاقتصادية لآدم سميث أو دافيد ريكاردو في اطار نظرية الميزة النسبية تنصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي، كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها، فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول، فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود(abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics).

• التشغيل الكامل للموارد المحور الخامس للنظرية الاقتصادية للكلاسيكية:

يؤمن الكلاسيك بسيادة الاستخدام الكامل، فتوازن الاقتصاد حسبهم يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد(النجفي،2000،ص.227)، وعليه استبعاد حدوث بطالة عامة واجبارية، وان حدث ذلك فان

قوى العرض والطلب كفيلة باعادة التوازن لسوق العمل، فقوى السوق ومرونة الأسعار والأجور ومعدل الفائدة تقوم تلقائيا باستعادة التوازن في الأسواق ان حدث اختلال.

• دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحور السادس للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه حسب الكلاسيك يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فحسب الكلاسيك إذا تدخلت الدولة في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال المعتمد على اليد الخفية بشكل قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة، التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه، وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون "سكرتارية" لرجال الأعمال تساعدهم وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق(abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics).

• نظرية القيمة المحور السابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ان القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها، وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من "آدم سميث" و""دافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وقد عرفت هذه النظرية بنظرية القيمة في العمل، فقد اعتبر " آدم سميث" أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة حاضرا ومستقبالا، وذلك لاعتقاده أن قيمة العمل لا تخضع للتغير عبر الزمن فمثلا عندما نقول أن قيمة سلعة ما هي عشر وحدات ساعات من العمل، فإن ذلك العمل يبقى صالحا وسليما مهما انتقلنا عبر الزمن و المكان، ونجد نفس المرجعية أيضا (مرجعية نظرية القيمة في العمل) عند "دافيد ريكادو"، حيث ينطلق " دافيد ريكاردو" من أن التغيرات في قيمة النقد لا تسمح له بأن يكون معبرا وحافظا ملائما للقيمة، ذلك أن التغيرات في قيمة النقد قد تؤدي من خلال التغيرات في مستوى الأسعار إلى إخفاء آثار التغيرات في كميات العمل الضرورية لإنتاج السلع والخدمات (بوزيدي،2011-2012،ص.73).

• نظرية الانتاج المحور الثامن للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

عرفت نظرية الإنتاج، والتي ارتكزت على نظرية القيمة في العمل، تطورا هاما على يد المذهب الكلاسيكي، فالإنتاج يتمثل في خلق المنافع أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين، وعناصر الإنتا ج هي العمل ورأس المال والطبيعة، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي، وقد اهتم الكلاسيك بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما ظاهرة تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقصة فذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتا ج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه، ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) أدعى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ، كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص، وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتسا ع السوق، أما قانون الغلة المتناقصة فقد أعطى له الكتاب الكلاسيكي أهمية خاصة في تحليلهم، فعلى أساسه تقوم نظرية ريكاردو في الريع، ونظرية مالتس في السكان، ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية مرحلة تزايد الغلة، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده أقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير مرحلة تناقص الغلة(www.kau.edu.sa).

• نظرية الأجور المحور التاسع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيك بمفهوم الأجر الطبيعي أو ما يسمى بنظرية حد الكفاف، وذلك افتراض أن ما يتقاضاه العامل في ظل نظام الأجر هو نفس ما كان يتقاضاه العبد أو الرقيق في ظل العبودية،وطور "جوزيف شومبيتر" و"آدم سميث" نظرية تكاملية حول الأجور،حيث ركز "سميث" على دراسة قوانين توزيع القيمة بين العمال والرأسماليين وصاحب الملكية ،واعتبر أن الأخيرين لهما مقابل،أما العمال فيأخذون البواقي(الشطا،1982،ص.132). فيرى الكلاسيك أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتا ج وتخفيضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، وهذا الأمر يشجع أصحاب العمل على زيادة انتاجهم، ومن ثم يزيد الطلب على العمل، على

أساس أن العمل حسب الكلاسيك كأي سلعة في السوق، فإن مستوى الأجر هو الذي يعادل بين العرض والطلب على العمل.

- **نظرية الريع المحور العاشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

لقد ارتبطت نظرية الريع في اطار الفكر الكلاسيكي "بدافيد ريكاردو" خصوصا، ولقد اعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى ريعا، ويختلف هذا الريع باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأراضي الزراعية متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى من غيرهم، وهذا ما سمي فيما بعد "بالريع التفاضلي" أو "الريع الفرقي" (www.hama-univ.edu.sy).

- **نظرية الربح وسعر الفائدة المحور الحادي عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

ان التحليل الكالسيكي يفترض عدم وجود عالقة بين كمية النقود وسعر الفائدة، حيث يتحدد هذا الأخير قي الاقتصاد الحقيقي العيني بعيدا عن أي عالقة بالنقود، وركز الفكر التقليدي بصدد التوازن الاقتصادي على التشغيل الكامل الذي يستند على دعامتين تتعلق الأولى بمرونة الأجور والأسعار من جهة، وموائمة سعر الفائدة التامة بين الادخار والاستثمار من جهة أخرى(خليل،1982،ص.193). كما أن ساي قام بالفصل بين الفائدة والربح وقال إن عناصر الإنتاج هي الأرض ودخلها الريع، والعمل ودخله الأجر، ورأس المال ودخله الفائدة والمنظم ودخله الربح، و يعتبر ساي في تفسيره للفائدة أنها من جهة إيجار لرأس المال، ومن جهة أخرى تمثل علاوة لتأمين مقابل الخطر الذي يتعرض المقرض في حالة عدم استرداد رأس المال المقترض، كما أن معدل الفائدة يخضع لحجم رؤوس الأموال المتاحة، وبالتالي يتحدد بالعرض والطلب في سوق رأس المال، وحسب ساي أيضا، فإن هذا الحجم هو المحدد الوحيد لمعدل الفائدة، ولذلك لا يصح الخلط بين النقد ورأس المال، إذ أن ندرة النقد لا تؤثر في معدل الفائدة، فما يتم إقراضه سواء كان نقدا أو سلعة، ما هو إلا قيمة متراكمة مخصصة للتوظيف، وبذلك يعتبر سعر الفائدة في الفكر الكلاسيكي سعرا لرأس المال وليس ثمنا للنقد، فسعر الفائدة هو سعر استخدام رؤوس الأموال فهو مقابل لخدمات رؤوس الأموال تماما مثل إيجار سلعة ما بدلا من شرائها، فهو شراء لخدمة رأس مال ما فأي سلعة كانت، يمكن أن تستخدم في صورتين

الأولى التمتع بها باعتبارها سلعة، والثانية التمتع بها باعتبارها خدمة لرأس المال، وهكذا فان سعر الفائدة يتحدد في سوق رأس المال وليس في سوق النقد و هو بذلك يعتبر سعر التوازن بين الادخار والاستثمار (بوزيدي، 2011-2012،ص ص.78-79).

• نظرية السكان المحور الثاني عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

لقد تعرض الكلاسيك إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالوضعية الاقتصادية، من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، و في ذات المسار الكلاسيكي فقد أكد "آدم سميث" أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثيرا كبيرا في الكثافة السكانية، كما حاول "دافيد ريكاردو" أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره، إلا أن من بين ما تقدم يمكن القول إن من أبرز و أشهر النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي والقس الانكليزي "روبرت مالثوس" (1776-1834) في كتابه "تجربة حول قانون السكان" و التي لازالت موضع جدل و نقاش في كثير من الدراسات الاقتصادية لحد الآن، فلقد اعتبر "مالثوس" أن قدرة الإنسان على الإنجاب أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة، فحسبه فان قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش، ويمكن صياغة ذلك حسابيا بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلا وفق متوالية حسابية، و بناءا عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة و مجاعة مخيفة، و اضطرابات عنيفة تهدد البشرية و أمن العالم و تعصف بكيانه و استقراره(هاشم، العدد18،2011،ص.90).

• نظرية التخصص وتقسيم العمل المحور الثالث عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

ونعني بتقسيم العمل تجزئة العملية الإنتاجية إلى عمليات فرعية وصغيرة وتوزيعها على مجموعات من العاملين المتخصصين، ويشير أيضاً إلى التخصص بأعمال مختلفة ومتشعبة من جهة ومتكاملة من جهة أخر، .واصطلاح التخصص في العمل يمكن استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة وفي حقل الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى أعمال بسيطة يؤديها الاختصاصيون والمهنيون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلمية، وقد نادى الكلاسيك وعلى رأسهم "آدم سميث" بضرورة التخصص وتقسيم العمل، لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل(www.uobabylon.edu.iq).

• نظرية التجارة الدولية المحور الرابع عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

نادى الكلاسيك بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية وغير جمركية على الصادرات والواردات وبالاستناد الى مفهومهم للقيمة يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية التي تقوم بذلك على مبدأ التقسيم الدولي للعمل. ولقد افترض الكلاسيك في بنائهم لنظريتهم حول التجارة الدولية وجود دولتين وسلعتين والتبادل يأخذ شكل مقايضة، وعوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل وإنما إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة والتي تتمثل في العمل، كذلك افترضوا ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة وإهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التامين، مع التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وحرية حركة عوامل الإنتاج بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول، وهذه الفرضيات تكون دائما في اطار سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية المبدأ الرئيسي لفكرهم(خلوفي، 2011-2012،ص.3).

• دور النقود المحور الخامس عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

وانطالقا من نظرية القيمة في العمل اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أنه من الخطأ اعتبار النقد وحدة للعد ومقياسا للقيم، كما كتب ساي" قد يكون أكثر حقا ولكن ليس أكثر تأسيسا أن نعتبر أداة العد أو النقد مقياسا للقيم، فقد تسمح بتقدير قيمة الأشياء ولكن لا تقيسها، فالنقود ما هي إلا أداة لتسهيل المبادلات، وأن الكمية التي يحتاجها أي بلد تتحدد بمجموع المبادلات التي تستوجبها ثروة هذا البلد ونشاطه الصناعي ... فقيمة النقد المتداول في أي بلد، وبغض النظر عن المادة المصنوع منها، تتولد عن استعمالاته، وهو يمثل جزءا من ثروة هذا البلد، تماما مثل أي سلعة أخرى"(رحيم، 2001-2002،ص.47). فالنقود بالنسبة للكلاسيك أداة لتسهيل المبادلات ولاتمام المعاملات التجارية، فهي وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة، ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل (abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics).

• الثروة المحور السادس عشر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل ورأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، وأهم عوامل الانتاج هو العمل، فالعمل حسبهم هو الذي يخلق الثروة، فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، واهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة، لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد(abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics).

5-1-2 الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي:

لا يمكن لأحد أن ينكر اسهامات المدرسة الكلاسيكية في تطور الفكر الاقتصادي، بفضلها أصبح الاقتصاد علما مستقلا، وكذلك قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد، والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير، ولكن رغم ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات موجهة الى طريقة البحث التي اعتمدت عليها من جهة، ومن حيث التحليل الاقتصادي للظواهر من جهة أخرى، وسنشير الى بعض منها فيمايلي: (site.iugaza.edu.ps)

• من حيث طريقة البحث:

اعتقد الكلاسيك بوجود قوانين عامة تنطبق على الاقتصاد في شتى الأماكن والأزمان دون تمييز، كما لم تهتم هذه المدرسة بدراسة التاريخ الاقتصادي واتبعت طريقة الاستنتاج التجريبي، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطول الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين الاقتصادية تتغير، ولهذا لا يمكن الاعتماد في البحث عن الطريقة الاستنتاجية التجريبية التي طبقها الكلاسيك.

• من حيث جهة التحليل الاقتصادي:

في اطار نظرية القيمة للكلاسيك، لا يمكن اعتبار العمل العنصر الانتاجي الوحيد بل هناك الطبيعة ورأس المال، كما لا يمكن رد بقية هذه العناصر الانتاجية إلى عنصر العمل أو قيامها به، كما أهملت النظرية الجانب الشخصي في القيمة وهو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك.

وفيما يخص نظرية التوزيع اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبق للنظرية الحدية فالأجر يتحدد على أساس الانتاجية الحدية للعمل وسعر الفائدة يتحدد على اساس الانتاجية الحدية لرأس المال وهكذا، على عكس الكلاسيك.

وبالرجوع الى النظرية النقدية أهمل الكلاسيك وظيفة النقود كمخزن للقيمة مع أنها وظيفة لا تقل في أهميتها عن وظيفتها كوسيط للمبادلة، ولقد وجهت مجموعة من الانتقادات لموقف الكلاسيك لإهمالهم للنقود في تحليلهم للظواهر الاقتصادية وفي اعتبارها مجرد ستار لا يؤثر على سير هذه الظواهر.

كما وجهت انتقادات لنظرية التجارة الخارجية للكلاسيك، بحيث لم تدخل النقود والاسعار في بحثهم للتجارة الخارجية بناءا على نظريتهم النقدية، كما لم يهتموا بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعياً إذا ما تركت الحرية كاملة للتجارة الدولية، حيث خدمت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية الاقتصاد البريطاني حينه،ا حيث كان اقتصاداً صناعياً متقدماً بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعياً.

وأكثر ما انتقد الفكر الكلاسيكي كان مبدأهم المتعلق بالتشغيل الكامل للموارد خاصة من انصار النظرية الكينزية، حيث أوضح كينز أنه بدلا من أن يؤدي انخفاض الاجر من القضاء على البطالة كما يعتقد الكلاسيك، فإن هناك احتمالا لأن يؤدي إلى زيادتها، حيث أن انخفاض الأجر يترتب عليه انخفاض دخل العمال، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج والتخلص من جزء من العمال فتزيد البطالة، كما أوضح كينز أنه ليس من الضروري أن تتحقق دائماً حالة التشغيل الكامل لكل العمال، بل يبقى مستوى التشغيل لمدة طويلة عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فتكون هناك بطالة شبه مستمرة وخاصة في البلدان الرأسمالية المتطورة.

وعلى الرغم من كم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر ليتمم ويضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه، أو حتى جاء ليناقضه ويأتي بعكسه.

5-2 الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد، نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة دون سابق تعارف بينهم، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية (رجب،1985،ص.103). فالمدرسة النيوكلاسيكية أو كما يطلق عليها البعض المدرسة الحدية هي محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبرالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها "كارل منجر" وتضم "بوم بافرك" و"فون فيزر"، والمدرسة الفرنسية التي أسسها "فاليراس"، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها "جيفونز" و"مارشال"، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال "جون بيتس كلارك" فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب "كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم وتكمن أهمية هذه المدرسة في الأفكار التي نادت بها، والتي ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي للأفراد (www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612).

5-2-1 مبادئ الفكر النيوكلاسيكي:

ولعل ما يجمع ممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات المختلفة إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ الآتية:(www.fichier-pdf.fr/2015/09/13/mustaqbal-414-samirabedalrasoul)

• ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، وتم استخدام مفهوم النقطة الحدية في كل نظرياتهم الاقتصادية؛

• اهتمت هذه المدرسة بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من اهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي؛

• افترضت هذه المدرسة أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا في ما يتعلق قياسهم للمنفعة الحدية من استهلام السلع والخدمات، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع المستقبلية؛

• سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والقوانين الطبيعية اذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل؛

• تم بناء تحليلهم الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي يسود فيها الاحتكار المطلق؛

• أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدي علما غير موضوعي بمعنى أنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة ذهنية ونفسية خاصة بالفرد، بالمقابل افترضت هذه المدرسية القياس الكمي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر الاقتصادية؛

• الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر، فإذا ركزت المدرسة الكلاسيكية قبلهم على تكاليف الانتاج بمعنى العرض وجعلته محدد للسعر، فإن "ألفريد مارشال" اعتبر أن كلا من العرض والطلب يتدخلان في تحديد السعر التوازني؛

• استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس.

5-2-2 الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي:

على الرغم من الاسهامات الفكرية الكبيرة التي قدمها الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، إلا أنه تعرض الى العديد من الانتقادات فيما يخص مضمون التحليل الاقتصادي، فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة النيوكلاسيكية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، اذ كان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لعام 1929 حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أو النيوكلاسيكيون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد، وليست المشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد

القومي، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك الجزئي، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه(دويدار،1993،ص.269).

5-3 الفكر الاقتصادي الكينزي:

لما عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة في تغيير الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني "جون منيارد كينز "، والذي عارض الفكر الكلاسيكي.

5-3-1 مبادئ الفكر الكينزي:

وقامت نظريته على أسس قوانين تختلف عن تلك الكلاسيكية والتي ترتكز بصفة عامة على الأفكار التالية:(الأقدي،العدد1، 1996،ص.86)

• أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الإستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي، أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الإستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي؛

• يؤكد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم؛

• يؤكد الكنزيون على أهمية الدور الإقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك؛

• ان العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي؛

• المدرسة الكينزية تركز أساسا على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومنه المقاربة التي تقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية.، ذلك أن

السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلّي الفعال، ومنه زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التوظيف، فحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم؛

• يعترف الكينزيون أن زيادة حجم الطلب الكلّي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكنهم يسارعون إلى القول أن ذلك لا يمثل عائقاً كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد، لأن العرض الكلي في هذه الحالة سيستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعال، فالكينزيون يعتبرون أن تطبيق أي سياسة مالية ونقدية إنكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح حدة التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الإنخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

فالعوامل المؤثرة في المواضيع التي عالجها "كينز" تستند على بعض العناصر المتغيرة المرتبطة مباشرة بالتفاعلات النفسية للجماعات الانسانية، بوصفها مستهلكة ومدخرة ومستثمرة أو منتجة للأموال الاقتصادية، وقد أورد "كينز" ثلاثة من هذه العناصر :(رجب،1985،ص.116)

• النسبة الحدية للاستهلاك:

أو ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك، وهنا فصل "كينز" في كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الانفاق المباشر وبين الادخار؛

• الفعالية الحدية لرأس المال:

أو الربح الحدي لرأس المال، ويقصد به تقدير المنظم للربح الذي يدره رأس المال المنتج أو وسائل الانتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استبدال وسائل الانتاج؛

• سعر الفائدة:

ويتحدد سعر الفائدة حسب "كينز" تبعا لكمية النقود المتداولة وإقبال الأفراد على الادخار أي تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة، ويؤكد "كينز" أن الدخل الفردي العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار.

5-3-2 الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي:

ولقد اعتمدت معظم الدول نظرية "كينز" في التمويل بالعجز للحد من حالات الكساد أو الركود لكن ذلك لم يقترن في أغلب الحالات بهبوط في استهلاك القطاع الخاص، بل ان النزعة الاستهلاكية العالية التي ظهرت مع ما رافقها من حملات إعلانية أدى إلى ارتفاع سريع في إنفاق القطاع الخاص ومع تزايد وتوسع إنفاق القطاع العام والخاص تحمل الاقتصاد أعباء الطلبات المتزايدة وعجز عن إشباعها في ظل محدودية الموارد، فظهرت مشاكل عويصة واجهت الاقتصاد، اعتبرت كانتقادات وجهت للفكر الاقتصادي الكينزي نورد فيمايلي بعضا منها:(بويلي،2014-2015،ص ص.427-428)

• تسارع معدل التضخم:

وذلك بسبب المبالغة في التوسع النقدي، حيث ارتفعت الأسعار بأكثر من ستة أضعاف من عام 1950 الى عام 1980، وأدى التضخم إلى التأثير سلبا على كفاءة الاستخدام وعدالة التوزيع وأدى في نهاية المطاف إلى الكساد التضخمي، أي ارتفاع الأسعار والأجور معا إلى جانب انخفاض الطلب وتدني الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة والقدرة الإنتاجية الفائضة؛

• حالة التعب الشديد في أسواق القطاع الأجنبي وكذلك في أسواق الأسهم والسلع:

من جراء السيولة المفرطة في الأسواق المالية، فقد أصبحت الأسواق الرأسمالية متقلبة إلى درجة لا تحتمل وبلغت حد الخطورة و لا يوجد ما يمكن فعله حيال ذلك، مع تسجيل حالات عجز كبير في الميزانية، وأسعار فائدة وأسعار الصرف غير مستقرة، وتحركات عشوائية في الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود الوطنية. ومن الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار، التوسع أو الانكماش المفرطين في الائتمان في النظام المصرفي القائم على أساس الفائدة، وغيرها من المشاكل والأزمات التي تعتبر طابع الانتاج الرأسمالي، وهذا كله أدى إلى زيادة أعباء خدمة الديون الناجمة من حالات عجز الميزانية من خلال الاقتراض على نطاق واسع من الداخل والخارج؛

• **استنزاف الموارد غير المتجددة والأخطار البيئية:**

ثمة إدراك بأن التصدي للأزمة البيئية العالمية يحتاج ما لا يقل عن تغيير في ادارة السياسة العالمية، ومع وجود مقترحات عديدة إلا أن القليلين يدركون أن إحدى الاحتياجات الأساسية التي لا مفر منها هو الاتجاه نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية وبأنماط حياة أكثر بساطة بعيدة عن عطالة الترف.

رابعا: الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية

ان مصطلح النظام الاقتصادي يتم تداوله كثيرا في مجال الاقتصاد، فيوجد فرق بين الاقتصاد كعلم والنظام الاقتصادي، فعلم الاقتصاد يدرس مختلف الظواهر الاقتصادية كما سبقت الاشارة في التعريفات الواردة سابقا، بينما الاقتصاد كنظام فهو يشير الى الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل مشاكله الاقتصادية(www.yel.org/vb/showthread.php)، فالنظام الاقتصادي بأنه ذلك التنظيم الذي يرضى به المجتمع لتوجيه نشاطه الاقتصادي بهدف اشبا ع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لانتا ج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيقا لهذا الهدف(عبد العزيز،2005،ص.4)، وعلى هذا الأساس فالنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقاتالاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع مافي زمان بعينِه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى(www.arab-ency.com).

وقد عرفت المجتمعات الانسانية في مراحل تطورها أنظمة اقتصادية عديدة، سنتعرف الى بعض منها في فيما يأتي:

1 – النظام الاقتصاد ي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي نظام اقتصادي يتميز بنمط من انتا ج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الانتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و ال رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص(الكيالي،1990،ص.789).

1-1 مبادئ النظام الرأسمالي:

يرتكز النظام الرأسمالي على المقومات التالية:

1-1-1 مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج:

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية، و حق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية، ولمن لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور، و يمكن للملكية الخاصة في الدول الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه(طلبة،2007،ص.43)؛

1-1-2 مبدأ حرية التعاقد والعمل:

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط -شأنه كشأن أي سلعة- بقانون العرض والطلب، فكل عمل مباع يدفع أجرا عنه يحدده العقد القائم بين البائع لقوة العمل والشاري لها(أيوب،1965،ص.57). فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساساعلى وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية بما فيها عوامل الانتاج ومن بينها العمل، ويعبر العقد عن أسلوب الأفراد في تصريف شؤونهم الاقتصادية، و يمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية والتي تعرف بالملكية المشتركة والتي تسمح بتأسيس الشركات(طلبة،2007،ص.44)؛

1-1-3 مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه في اطار النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم

بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فتدخل الدولة في الأسواق يهدد حدوث المنافسة الكاملة، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه وفق الأيديولوجية الرأسمالية هو تساعد أصحاب المشاريع وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق(abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics)؛

1-1-4 مبدأ المنافسة الحرة:

المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الاقتصادي، وهذا طبقا للمبادئ الرأسمالية؛

1-1-5 مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الانتاج:

الرأسمالي مالك وسائل الانتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الانتاج واستغلالها في اطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي و الهام في العمليات المكونة للنشاط الاقتصادي الرأسمالي(أيوب،1967،ص.57)، فيعد حافز الربح هو الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن أصحاب وسائل الانتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي يقومون بالاستغلال الأمثل لعوامل الانتاج من أجل تحقيق أقصى أرباح ممكنة؛

1-1-6 مبدأ سيادة المستهلك:

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتّجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذا فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما

يجب انتاجه، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، إن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها؛

1-1-7 مبدأ جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي:

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق.

1-2 مزايا النظام الرأسمالي:

تضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي مجموعة من الأسس والخصائص تتوافق مع الطبيعة الانسانية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح، وعلى هذا الأساس يمكن اجمال بعض الجوانب الايجابية لهذا النظام فيمايلي:(طلبة،2007،ص.52)

- **تطور العملية الانتاجية وحدوث طفرة في الانتاج:**

لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور لأساليب الانتاج من أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وتحسين كبير في تنظيم العملية الانتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة انتاجية كما ونوعا؛

- **تحسين مستوى المعيشة نسبيا:**

لقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الانتاج والعملية الانتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة ارتفاع في مستوى المعيشة، بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقتي المجتمع؛

- **كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:**

على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في اطار النظام الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الانتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر الأرباح.

1-3 عيوب النظام الرأسمالي:

على الرغم مما يتضمنه النظام الرأسمالي من مجموعة من الأسس والخصائص التي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح فإن له مساوئ عديدة أهمها:(الأنصاري،2008-2009،ص ص.23-25)

• استفحال ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية، و إلى استغلال المستهلكين من طرف أصحاب رؤوس الأموال؛

• سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة، فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج، ما يؤدي الى زيادة حدة التفاوت الطبقي؛

• انتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين، مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية، من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه أصحاب العمل إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، وهكذا البطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة وتفاقمها. ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصا في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فالتقلبات الاقتصادية بين الرواج والكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود؛

• الحرية الوهمية:

الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال،لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد. وكذلك الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع اشباع حاجاتها.

1-4 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي:

ان جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يدفعهم الى التوسع في العملية الانتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الانتاج على القطاعات الانتاجية تبعا لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي الى ارتفاع اسعارها، والعكس يؤدي بالنتيجة الى انخفاض أرباح منتجيها وانكماش انتاجها أو توقفه، كما ينذر ارتفاع الأثمان بالندرة النسبية للسلعة ما يؤدي الى انخفاض الكميات المستهلكة، فدور الثمن في تحديد الاستهلاك لا يقل عن دوره في تنظيم الانتاج، فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان ويرتفع بإنخفاضها، كما أن الأثمان تؤدي الى تحويل عوامل الانتاج من الصناعات التي انخفضت أثمان منتجاتها الى الصناعات التي ارتفعت أثمان منتجاتها، وعلى هذا النحو يتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيلات الأفراد تطبيقا لمبدأ سيادة المستهلك(طلبة،2007،ص ص.48-49). وبناءا عليه، فإنه في ظل مبادئ النظام الرأسمالي التي تم الاشارة اليها سابقا، فجهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

2- النظام الاقتصادي الاشتراكي

الاشتراكية اصطلاح واسع المعنى وفق اختلاف المذاهب العديدة المنضوية تحت لواء النظام الاشتراكي كمادرس ومذاهب مختلفة، والقاسم المشترك بين هذه التيارات رغم تباين اتجاهاتها واختلاف نزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية، ومناصر لفكرة إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، فالنظام الاشتراكي نظام تمتلك فيه الدولة عوامل الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي(بويلي،2014-2015،ص ص.354،356).

2-1 مبادئ النظام الاشتراكي:

يقوم الفكر الاشتراكـــي أساسا على فكرة تدخل الدولة فى النـــشاط الاقتـــصادى، لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار المترتبة عن التراكم الرأسمالي تزايد وتركز الثروة فى أيدى مجموعة قليلة من الأفراد، ولايجاد فرص أكثر لتشغيل العمال مع السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات التى يمكن أن تنتابه، ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي في النقاط التالية:

2-1-1 مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج على عكس النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية، فالملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة كالسلع الاستهلاكية، فالفرد لا يحق له امتلاك وسائل الانتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات انتاجية، فملكية وسائل الانتاج تكون لجميع الافراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها بتحديد السلع التي يجب انتاجها وتوزيعها بين الافراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين، إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة، فمثلًا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية(kenanaonline.com). و يؤدي إلغاء الملكية الفردية إلى تقريب الفوارق بين الطبقات و اختفاء طبقة الرأسماليين، وفي هذا النظام يتقاض الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، و يصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل(طلبة،2007،ص ص.66-67)؛

2-1-2 مبدأ الأيديولوجيا:

تمثل الايديولوجيا الاشتراكية رد فعل للايديولوجيا الرأسمالية، وذلك بالنسبة لعناصرها المتعددة فتلك الايديولوجيا بدأت مثالية عند "سان سيمون" و"فوريه"، ثم أصبحت علمية ومادية "ماركس"، فمنهج "ماركس" يقوم على النظرية الديالكتيكية أي الجدلية للكون، وللعلاقة بين الإنسان والطبيعة في سعيه المستمر لتحويلها والتحكم فيها والسيطرة عليها، وكل الظواهر طبيعية كانت أو اجتماعية توجد في

حركة مستمرة وتحول لا يتوقف، وعليه لا يوجد شيء نهائي وثابت كما هو مقرر لدى النظام الطبيعي وقوانينه، فتصارع الأضداد والمتناقضات الداخلية في الشيء تجعله ديناميكيا ينتج شيئا جديدا يحمل خصائص جديدة، وعليه تقوم الايديولوجية الاشتراكية على فكرة الجماعية في مواجهة الفلسفة الفردية وتحل فكرة الرشادة الاجتماعية محل الرشادة الفردية(بويلي،2014-2015،ص ص.358-359).

2-1-3 مبدأ اشباع الحاجات الجماعية الهدف الرئيسي من العملية الانتاجية والغاء حافز الربح:

يسعى الأفراد داخل النظام الاشتراكي إلى العمل على إزالة كل الفوارق الطبقية التي سادت المجتمع الرأسمالي، و ذلك عبر إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود الربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا، ويتلخص الدافع الروحي في هذا النظام في الوصول إلى إشباع كل الحاجات المادية و المعنوية العامة لكل الأفراد بطريقة جماعية تكفل العدالة و المساواة في إنتاج و توزيع الثروة، و ذلك من خلال تعميم ملكية وسائل الإنتاج و منع تملكها الشخصي(أيوب،1965،ص.59)؛

2-1-4 مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

إن توفر المبادئ السابقة نظريا وعمليا في المجتمع المتبني للنظام الاشتراكي، وباعتبار الدولة ممثلة للمجتمع وهي تملك وسائل الإنتاج وتحدد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن وهو إشباع الحاجات الجماعية لغالبية أفراد المجتمع، فإن هذه المعطيات تضع على عاتقها تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي الآمر الملزم، فالدولة وبصفتها مالك وسائل الإنتاج تهدف إلى تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي، من خلال وضع خطة قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الاستهلاك والإنتاج، وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وتحدد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع للناتج بما يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات، هذه الضوابط والآليات تجعل من الخطة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي ليست خطة تتبؤ بالمعنى المتعارف عليه للاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات

الرأسمالية، لكنها خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الاقتصادية في المجتمع(بويلي،2014-2015،ص. 361).

2-2 مزايا النظام الاشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة مزايا لا يمكن انكارها(طلبة،2007،ص.71):

• التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب في ظل النظام الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن تم تغيب عنه السلطة، حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة، وعلى هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبت السلطة؛

• التوزيع المتكافئ للدخل؛

• الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه؛

• غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من آثار سلبية.

2-3 عيوب النظام الاشتراكي:

إذا كان الهدف من النظام الاشتراكي تنمية الاقتصاد القومى ونشر العدالة فى توزيع الدخول بين الأفراد وتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد القومى، فإن هذه السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله انصرفت في أغلبها إلى الجانب النظري، لأن التطبيق الفعلي للمبادئ الاشتراكية خالف في أغلب الأحيان ما تم التنظير له، أو اشتمل على تناقضات عدة من حيث الفكرة والتطبيق، وعليه يمكن إجمال أهم عيوب هذا النظام والانتقادات الموجهة له فيما يلي: (kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf)

• أنه على الرغم من أن النظام الاشتراكي كان يعتمد على مجموعة من الحوافزالمادية والمعنوية التى تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترقى فى قوتها إلى درجة حافز الربح فى النظام الرأسمالي، ومن تم فقد أدى هذا إلى وجود نوع من التراخى من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروعات؛

• أنه على الرغم من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز لتشجيع الأداء، إلا أن هذه القوة أيضالم تبلغ فى درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد فى النظام الرأسمالى من خسائر قد تؤدى بكل ما يملك؛

• كذلك فإن النظام الاشتراكي وبما يتمتع به من مركزية كانت تتجمع فيه سلطة اتخاذ القرارات فى أيدى مجموعة قليلة من المخططين، ولذلك فالقرارات الخاطئة التى أصدرتها مثل هذه السلطات كان لها آثار سلبية على المجتمع ككل، فى حين أن النظام الرأسمالى نجد أن اتخاذ أى منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس حجم الآثار السلبية من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده سيتحمل نتيجة قراره؛

• ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي هي تلك التعقيدات الروتينية التي تواجه أفراد المجتمع ككل، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز اداري ضخم وفعال، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، والى تعطيل الكثير من الاجراءات من ناحية أخرى.

2-4 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبتوزيع موارد الانتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الانتاجية بتنفيذها، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الادارات تختص كل ادارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات، وتتولى السلطة المركزية بدراسة اقتراحات الادارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لاشباع أخرى حسب مدى توفر الموارد وما هو مناسب للمصلحة الجماعية، فجهاز التخطيط يضع الخطة التي تحدد معدلات الانتاج كما ونوعا، على نحو تفصيلي يبين لكل وحدة من الوحدات الانتاجية نصيبها من الانتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الانتاج من عوامل الانتاج،، ولا تستهدف خطة الانتاج تحقيق الربح وانما المصلحة العامة، كما تحدد الخطة الموضعة من طرف الجهاز المركزي معدلات الاستهلاك وهيكله، فالانتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وانما تبعا لما وضعته الخطة المركزية وان كان لزاما علها تحديد ما يجب استهلاكه وترتيب أولويات الحاجات، وجهاز الثمن يحدد كذلك في اطار الخطة

الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة كذلك وتوزيع قدر من القدرة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الانتاج(طلبة،2007،ص ص68-69).

3 - النظام الاقتصادي الاسلامي

ان النظام الاقتصادي الاسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه، باعتبار أن الاسلام صالح لكل زمان ومكان(الرماني،العدد1996،175،ص .13).

3-1 مبادئ النظام الاسلامي:

يرتكز النظام الاقتصادي الاسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، وفيمايلي نعرض بشكل موجز أهمها:

3-1-1 مبدأ العقيدة:

ان النظام الاسلامي نابع من العقيدة الاسلامية التي تجعل من الايمان بالله وتقواه عملا من عوامل الانتاج، ولا يمكن أن يقوم على توجيه لا يتفق مع العقيدة التي تحكمه، فيجمعهما ارتباط من نوع التبعية ولا يحل له الخروج عنها، وتكون نتائج هذا النظام منسجمة مع توجيهات العقيدة الاسلامية ومكيفة بها(الرماني،العدد1996،175،ص.21). ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية فالأساس الأول يتعلق بالاستخلاف، فالانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، والأساس الثاني التسخير ذلك أن الأرض زما فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف، والأساس الثالث الانتفاع فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد، والأساس الرابع الوسائلية فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وإنما وسيلة لعبادة الله والحفاظ على الدين، والأساس الخامس العمومية العمومية فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها الله فريقا من الناس دون غيره، والأساس السادس المكانة ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة، أما الأساس السابع المسؤولية فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية(الرماني،العدد1996،175،ص ص.26-28)؛

3-1-2 مبدأ الأخلاق:

لا تنفصل النظرية الاسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها(صالح،1985،ص.51)؛

3-1-3 مبدأ الثواب والعقاب:

ان المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته(شوقي،1983،ص.56)؛

3-1-3 مبدأ الحلال والحرام:

تتدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والاباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الاسلامي(النجار،1985،ص.17).

3-2 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاسلامي

إن المشكلة التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص عندهم في مشكلة الندرة، والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تتبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحينئذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم(rahmah.vs120080.hl-users.com).

4- النظام الاقتصادي المختلط

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية أي سمات نظامين أو أكثر، ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته

النقية (الأصلية)، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية أو في الإثنين معا، وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا (babymahaza.blogspot.com).

4-1 مبادئ النظام المختلط:

ان النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها في النقاط التالية: (babymahaza.blogspot.com)

• أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه؛

• وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما؛

• من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعي الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة، لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط؛

• القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء والطرق والجسور ووسائل النقل العام وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة؛

• من مبادئ النظام الاقتصادي المختلط المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية تسقيف الحد الأدنى للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك؛

• قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية وتوفير القوانين لعمل آلية السوق,وجهاز الأسعار وحرية التعاقد وغيرها.

4-2 مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام المختلط

على اعتبار أن هذا النظام في مبادئه يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فإن نظرته اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الانتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية.

خامسا: الأنشطة الاقتصادية

يعبر النشاط الاقتصادي على المجهود الذي يبدله الفرد لاشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات، كما يعبر عن الأفعال والمبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الانتاج والاستهلاك والمبادلة والتوزيع(ولعلو،1981،ص.454)، ويعتبر النشاط الاقتصادي نظام من النظم الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد على العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بانتاج وتوزيع وتداول السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية(دويدار،2002،ص.17)، فالنظام الاقتصادي يعبر في جوهره عن سلوك الفرد أثناء قيامه بالانتاج والمبادلة والتوزيع والاستهلاك، وفيما يأتي سنتعرض الى بعض من الأنشطة الاقتصادية:

1- الانتاج:

ان عملية الانتاج تعبر عن ذلك الصراع بين الانسان والطبيعة، وأن الانسان في هذا الصراع لا يعيش بمفرده وإنما في جماعة، فعملية الانتاج عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، فتقسيم العمل داخل الوحدة الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بإزدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل، فالوحدة الاقتصادية خلية

النشاط الاقتصادي تعتمد في قيامها بنشاطها على الوحدات الأخرى سواءا في حصولها على ما هو ضروري للانتاج، أو في تصريف ما تنتجه، فهذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن تم أشكال التعاون وتقسيم العمل، وكما تحدد نصيب كل فرد في ناتج هذه العملية(دويدار،1993،ص.276).

فيشمل الإنتاج في العرف الاقتصادي كل ما يؤدى إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات، فتحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة نشاط منتج، ونقل السلع من مكان توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها نشاط منتج، وتخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه نشاط منتج، والوساطة بين البائعين والمشترين نشاط منتج، فالنشاط الأول تنتج عنه منفعة شكلية، والثاني تنتج عنه منفعة مكانية، والثالث تنتج عنه منفعة زمانية، والرابع تنتج عنه منفعةالملكية(طلبة،2007،ص.125).

فيرى الفكر الاقتصادي الحديث أن الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو خلق المنفعة ،أو إضافة منفعة جديدة بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالخلق ليس من صنع الإنسان وإنما هو من عمل ينفرد به الخالق سبحانه وتعالى، وكل ما في طاقة الإنسان هو تغيير شكل المادة بما يتناسب وطرق اشباعها للحاجات(سعيد،2010،ص،218).

1-1 الانتاج في الفكر الاقتصادي

لقد تطور كثيرا محتوى فضاء الإنتاج منذ عهد الفيزوقراط في القرن الثامن عشر، حيث اعتبرت المدرسة الطبيعية بأن الإنتاج كل عمل يخلق ناتجا صافيا بمعنى أن العمل يضيف مقدارا من الموارد أكبر من ذلك المقدار الذي يكون قد تم بذله في عملية الانتاج، ولقد ذهب الطبيعيون إلى اعتبار الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعتبر نشاطا منتجا، وذلك لأن الزراعة حسبهم وحدها تؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد أكبر من كمية الموارد المستخدمة في عملية انتاج المحاصيل الزراعية، فالانتاج الزراعي حسبهم هو وحده الذي يخلق الثروة، في حين الفكر الكلاسيكي اعتبر بأن عامل العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية، أما مفهوم الانتاج بالنسبة للفكر الحدي أو النيوكلاسيكي فقد اتفق مع الفكر الكلاسيكي واعتبر الانتاج كذلك خلق للمنافع، أما بالنسبة للفكر

الاقتصادي الحديث فقد ادمجوا عوامل الانتاج الأربع (الأرض،العمل،رأس المال،العمل) في تحديد مفهوم الانتاج(عماري،2013-2014،ص ص.3-4).

1-2 عوامل الانتاج

ان عوامل الانتاج هي كل ما يساهم في العملية الانتاجية، فلقد كان الاقتصاديون في البداية يقسمون عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، والتي تتمثل في الأرض، العمل ورأس المال، وبالتالي فإنهم لم يعترفوا بعنصر التنظيم كعامل مستقل من العوامل الإنتاج والسبب يرجع إلى أنه في بداية الرأسمالية الغالب هو المنشآت الفردية التي يديرها شخص واحد، ولكن بمرور الوقت وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد حجم المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى(مندور،2002،ص.263)، وقد أضيف العامل الرابع والمتمثل في التنظيم الى القائمة الاجمالية لعوامل الانتاج لابراز أهمية دور المنظم في العملية الانتاجية، باعتباره الشخص الذي يقوم بالوقوف على الاستغلال الأمثل للعناصر السابقة والتنسيق بينها من أجل تحقيق أهداف المشروع، كما يتحمل مخاطر العملية الانتاجية والمتمثلة في الانفاق الفعلي مع عدم التأكد من حصوله على الأرباح(طلبة،2007،ص.125).

وفيمايلي سنتعرض الى عوامل الانتاج الأربعة:

1-2-1 الأرض:

الأرض في الاستخدام الشائع يقصد بها ذلك الجزء اليابس من الكرة الأرضية، أما في اطار علم الاقتصاد فمعناها أوسع من ذلك لتشمل كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الانسان في ايجادها، فالأرض تشمل كل ما أوجده الله تعالى وسخره للانسان، وعليه فهي لا تقتصر على اليابسة بل تشتمل كذلك على ما في باطنها من معادن وما على سطحها من غابات وموارد مائية وثروات طبيعية، فالأرض مفهوم عام يشمل كل ما ليس للانسان عمل في ايجاده(اللحياني،2007،ص.38)؛

1-2-2 العمل:

يقصد بالعمل في هذا المقام العمل الإنسانى الذي يمثل جهدا بشريا عضليا أو ذهنيا، ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم اليد العاملة وعلى كفاية العمل في الإنتاج(طلبة،2007،ص.126)، فيعتبر العمل من أبرز عوامل الانتاج وأهمها، ويختلف مفهوم العمل الاقتصادي عن مفهوم العمل العام، فالعمل

في الاطار العام يقصد به أي جهد أو فعل يقوم به الانسان، أما في الاطار الاقتصادي لا يتضمن العمل سوى المجهودات الانسانية الموجهة لانتاج السلع والخدمات، ويكمن التمييز بين نوعين من العمل، العمل العضلي والعمل الذهمي، بالرغم من أن أي مجهود انساني لا يخلوا من هذين النوعين، الا أنه يوجد أعمال يغلب عليها طابع عن آخر (اللحياني،2007،ص ص.35-36)؛

1-2-3 رأس المال:

رأس المال في العرف الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو هي الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويعبر عن هذه الثروة بمجموع السلع الموجودة في المجتمع في لحظة معينة، ويعبر عادة عن رأس المال الاقتصادى برأس المال العيني أو الفني، وفكرة رأس المال الفني فكرة عامة تعرفها جميع النظم الاقتصادية، أما رأس المال القانوني فيعترف به للأفراد في النظم التي تقر حق الملكية الفردية للموارد الإنتاجية، بينما يعترف بها للجماعة في النظام الاشتراكي(طلبة،2007،ص.145).

ويفرق بين نوعين من رأس المال، رأس المال الثابت والذي يعرف أيضا بالأصول الانتاجية، وهو كل ما يمكن استخدامه في الانتاج لأكثر من مرة دون أن يفن لمجرد استخدامه لمرة واحدة، فرأس المال الثابت يمكن تكرار استخدامه لفترة زمنية معينة تسمى بالعمر الانتاجي كالآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل، أما النوع الثاني فهو رأس المال المتداول أو ما يعرف برأس المال العامل، وهو ما لا يمنك استخدامه أكثر من مرة في الانتاج، فهو يفنى بمجرد استخدامه مرة واحدة في الانتاج كالمواد الأولية والسلع الوسيطية، ومن جهة أخرى يكمن التفريق بين رأس المال الخاص الذي ترجع ملكيته للأفراد والوحدات الانتاجية في القطاع الخاص، ورأس المال العام أو مايعرف بالرأس المال الاجتماعي والذي ترجع ملكيته للدولة(اللحياني،2007،ص ص.40-41)؛

1-2-4 التنظيم:

ان التنظيم هو عملية التأليف بين العناصر الانتاجية الأخرى وفق علاقة معينة من أجل اتمام العملية الانتاجية مع تحمل مخاطر الانتاج، وتكمن المخاطرة في عدم التيقن من عائد العملية الانتاجية(اللحياني،2007،ص.41)، فقد أضاف "مارشال" الى عوامل الانتاج التقليدية عاملا رابعا هو التنظيم، ويتولى مهمة تنظيم الانتاج شخص طبيعي أو معنوي يعرف بالمنظم، ويتمثل جوهر وظيفة

المنظم في التوفيق بين عناصر الانتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات الطلب على منتجاته، متحملا كل المخاطر التي تترتب على هذه التنبؤات(طلبة،2007،ص.153)، ويرفض بعض الكتاب اعتبار التنظيم عملا من عوامل الانتاج مستقلا عن العمل، ويدللون ذلك بأن هناك أعمالا تتطلب بالقائمين بها كفاءات ذهنية عالية قد تتجاوز المهارات الذهنية لبعض المنظمين، وليس صحيحا أن المنظم يتحمل وحده مخاطر المشروع، فقد يتعرض العمال كذلك لبطالة نظرا لفشل المشروع، ومع ذلك يبقى للمنظم وضع خاص يميزه عن العامل، حيث يستقل باتخاذ القرار فيما يخص مشروعه، كطبيعة السلع والخدمات التي سوف ينتجها والسوق الذي سيدخل فيه، ونسب اشراك عوامل الانتاج في العملية الانتاجية، وحجم المنشآت التي يتم فيها الانتاج والشكل القانوني للمشروع(طلبة،2007،ص ص.154-155).

1-3 أهمية الانتاج

للإنتاج أهمية كبرى تكمن أساسا في خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما يعتبر نشاط الانتاج الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية، ويمكن ايراد بعض النقاط الأساسية في هذا الاتجاه في ما يأتي:(زهواني،2006-2007،ص.25)

- **المنفعة الشكلية(التحويلية)**: ذلك بتغيير جوهر المادة وتحويلها إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة؛
- **المنفعة المكانية:** وهي نقل السلع والخدمات من مكانها إلى أماكن أكثر حاجة إليها وذلك عن طريق النقل الذي يعد طريقة اقتصادية فعالة؛
- **المنفعة الزمنية:** وذلك عن الإدخال والتخزين و اختبار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها؛
- **المنفعة الكلية:** وذلك عن طريق النقل ملكية السلعة أو الخدمة أحيانا من شخص إلى آخر؛
- المنفعة الاجتماعية:وهي محصلة المنافع السابقة ويمكن تحقيقها بتكامل للنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تحقيق الأهداف والفعالية الإيجابية.

1-4 ادارة الانتاج والعمليات:

تعددت و تباينت التعاريف التي أوردها الباحثون و المهتمون بموضوع إدارة الإنتاج و العمليات، حيث شاع إستخدام هذا المصطلح منذ الستينات، فالإنتاج بعد أن كان يقصد به إلا العمليات التحويلية

التي تحول المواد الأولية لسلع وخدمات، اتسع ليشمل كل العمليات التي تقوم بها مختلف منظمات الأعمال التجارية، الزراعية، المالية، الخدمية و غيرها لتقديم السلع و الخدمات. وردت عدة تعاريف للإدارة الإنتاج و العمليات، صنفت وفقا للمداخيل التالية و حسب التطور الزمني:(العزاوي،2006،ص.18)

- **ادارة العمليات: اتخاذ القرار**

تهتم إدارة العمليات باتخاذ القرارات الخاصة بعمليات الإنتاج، وبالشكل الذي يؤدي إلى إنتا ج السلع و الخدمات وفقا للمواصفات المحددة و بالكميات و المواعيد المطلوبة و بأقل التكاليف؛

- **ادارة العمليات: ادارة أنظمة التحويل**

تعرف إدارة العمليات بأنها إدارة نظم التحويل التي تحول المدخلات المتمثلة في عناصر الانتا ج المختلفة الى مخرجات المتمثلة إلى سلع و خدمات؛

- **ادارة العمليات: ادارة الموارد**

إستنادا إلى هذا التعريف فإن إدارة العمليات تعني إدارة جميع الموارد البشرية و المادية بهدف تقديم السلع و الخدمات؛

- **ادارة العمليات: ادارة أنظمة الانتا ج**

إدارة العمليات تعني لمعظم المنظمين مسؤولية إدارة أنظمة الإنتاج التي تقوم بانتا ج السلع أو تقديم الخدمات أو كلاهما معا.

1-5 الانتا ج والانتاجية:

لقد عرف Paul Mali الانتاجية على أنها "قياس مدى كفاءة تجميع الموارد في المؤسسات واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد" (Paul Mali, 1978, p.6) ، كما اعتبرت "مؤشر لوصف العلاقة بين الإنتا ج والعوامل الضرورية للحصول عليه" (www.oecol.org/fr/travail/8454123 pdf)، وكما عرفت الانتاجية كذلك بأنها "العلاقة بين إنتا ج سلعة أو خدمة وهذان الأخيران يعتبران مخرجات العملية الانتاجية، وبين مجموع المدخلات الضرورية لتحقيق هذا الإنتا ج"(www.travail.gouv.qc.ca/productivité.pdf) ،فإنتاجية العمل هي مؤشر

يربط بين مدى فعالية المؤسسات في تحقيق أهدافها الإنتاجية (سلعة أو خدمة)، وبين درجة كفاءتها في استغلال الموارد الضرورية في هذه العملية الإنتاجية، والملاحظ أنه هناك ارتباط بين مفهوم إنتاجية العمل، الفعالية والكفاءة، فزيادة الإنتاجية تتطلب الرفع من الكفاءة والفعالية معا، أي تحقيق الأهداف الإنتاجية المسطرة بأقل قدر ممكن من الموارد، وعلى اعتبار أن الإنتاجية تتشكل بالجمع بين الفعالية والكفاءة، وهذان الأخيران هما مؤشران يعبران عن أداء المؤسسات، وبالتالي فإن إنتاجية العمل مؤشر للحكم عليه.

في حين الانتاج وكما تم التعرض إليه، فهو يشمل في العرف الاقتصادي كل ما يؤدى إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات، فتحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة نشاط منتج، ونقل السلع من مكان توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها نشاط منتج، وتخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه نشاط منتج، والوساطة بين البائعين والمشترين نشاط منتج، فالنشاط الأول تنتج عنه منفعة شكلية، والثاني تنتج عنه منفعة مكانية، والثالث تنتج عنه منفعة زمانية، والرابع تنتج عنه منفعة الملكية(طلبة،2007،ص.125).

وبناءا عليه، فالانتاج هو خلق للمنافع من سلع وخدمات، ويتطلب استخدام لعوامل الانتاج التي تمثل مدخلات العملية الانتاجية، وتحويلها الى مخرجات تأخذ شكل سلع وخدمات، والانتاجية تعبر عن تلك العلاقة بين مدخلات العملية الانتاجية ومخرجاتها، فهي مقياس لفعالية وكفاءة العملية الانتاجية.

2 – التوزيع

يعرف البعض التوزيع بأنه" توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الانتاج في المجتمع" (هاشم،1970،ص.349)، ويعرفه البعض كذلك بأنه" تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته"(شيحة،1999،ص.613)، وعليه يمكن تعريف التوزيع بأنه الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

2-1 أبعاد مشكلة التوزيع:

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية المتداخلة، ويكمن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن الأخرى، وسنلخص الأبعاد التي تقوم عليها كل طريقة فيمايلي:(الدباغ،2003،ص ص.20-22)

2-1-1 المساواة في توزيع الثروة والدخل:

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية؛

2-1-2 التفاوت في توزيع الثروة والدخل:

وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتباالره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الانتاجية أن تقر التفاوت وإلا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل؛

2-1-3 البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة:

ان تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الانتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من اتزان بين كفاءة الانتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

2-2 أنواع التوزيع:

لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة التوزيع إلا أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع الى نوعين:

2-2-1 التوزيع الوظيفي:

ان المقياس الأول الذي يعتمده الاقتصاديين لقياس توزيع الدخل هو التوزيع الوظيفي، والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الانتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الانتاج الأربعة (الأرض، العمل رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الانتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الانتاجية تبعا لمقدار مايملكه وأهمية مساهتمه في العملية الانتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر الى مساهمة كل واحد في العملية الانتاجية(بن جليلي،2005،ص.47).

2-2-2 التوزيع الشخصي:

يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياسا للتوزيع شائعا لدى الاقتصاديين، فهو يوضح تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي واجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ويقومون كذلك بتقسيم المجتمع الى مجموعات وأحجام متميزة حسب الدخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة دخلية(تودارو،ترجمة حسني ومحمود،2008،ص.200)، ففي هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الانتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.

2-3 التوزيع في الأنظمة الاقتصادية:

اختلفت الأنظمة الاقتصادية في تحديد طرق توزيع الثروة والدخل، تبعا لاختلاف ايديولوجية كل نظام والمبادئ التي يقوم عليها، وفيمايلي سنتعرض اليها بايجاز:

2-3-1 التوزيع في النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد عوامل الانتاج، وتبنى بذلك النظام الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الانتاج الأربعة في العملية الانتاجية.

2-3-2 التوزيع في النظام الاشتراكي:

على اعتبار أن النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الانتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

2-4 توزيع العوائد على عوامل الانتاج:

ان توزيع العوائد على عوامل الانتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الانتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل اطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نطرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الانتاج"(الدباغ،2003،ص.38). وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الانتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم، وسنبين مدلول كل نوع فيما يأتي:

2-4-1 الريع:

لقد عرف " دافيد ريكاردو" الريع بأنه " ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها"(Goumeziane,2003,p.37)، فقد نتج الريع من كون الأرض الزراعية

تمتلك وتمثل قيمة استعمال عالية من جهة، وتمتاز بالندرة من جهة أخرى، قد كتب "دافيد ريكاردو" في هذا الصدد أنه "عندما تستقر جماعة اجتماعية لأول مرة في منطقة ما، حيث الأراضي الصالحة للزراعة شاسعة ومتوفرة بكثرة، فإنه يكفي استغلال جزء صغير منها لتلبية احتياجات الجماعة، وهذا الاستغلال لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وجود ريع، لأنه ما من أحد من أفراد الجماعة سيقوم بشراء حقوق استغلال لأراضي مملوكة في حين يوجد الكثير منها بلا مالك" (Lahouari,1991,p.55) .

2-4-2 الأجر:

يختلف مفهوم وطبيعة الأجر بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، وذلك لكون الأجور تشكل جزءاً هاما في نظرية التوزيع المرتبطة بملكية عناصر الإنتاج المختلفة المرتكزة على الملكية الفردية في النظام الرأسمالي فيما تبرز الملكية العامة في النظام الإشتراكي، ومن ثم كان لابد من وجود إختلاف في مفهوم الأجر. فقد عرف الأجر بأنه" ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل"(عبد الباقي،2000،ص.359)، كما عرف بأنه" نصيب الفرد في الدخل القومي، ويتحدد بما يضمن مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمبتوى الاقتصادي والحضاري للمجتمع، ويتفاوت بين الأفراد بما يسهم به كل فرد في تكوين الدخل القومي"(الشطا،1982،ص.14). والتطرق الى مفهوم الأجر لا يكتمل دون التعرض أشكاله، فنفرق بين الأجر النقدي وهو المقابل النقدي لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد، والأجر العيني وهو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات والرعاية الطبية وغيرها، والأجر الشخصي ويتخذ ثلاث أشكال أجر الزمن، أجر الوحدات وأجر المكافأة(البراوي،1997،ص.18).

2-4-3 الفائدة:

تعددت آراء وكتابات رجال الإقتصاد حول تحديد دقيق لمفهوم للفائدة، وبالرغم من تعدد هذه الآراء إلا أن جوهرها ذا مضمون واحد، فقد عرفه "آدم سميث" بأنه " ثمن لإستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (إدخارية) حقيقية"(حربي وعريقات،2006،ص.110)، كما عرفه "ريكاردو" بأنه " التعويض الذي

يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله"(بلعزوز،2004،ص.36)، والفائدة عند "كينز" هي " ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر "(البلاوي،1997،ص.145).

2-4-4 الربح:

الربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الانتاج الأخرى، ويلاحظ أن الربح يختلف عن باقى أثمان خدمات عوامل الإنتاج . ومنها أن الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق.

3- الاستهلاك

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وابرز من وظف هدا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي " كينز"، الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام1929 في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"،حيث حلل " كينز" العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى(حبيل، العدد15،ص.217).

ان وضع تعريف محدد لمفهوم الاستهلاك نظريا يعتبر من الأمر الصعب، نتيجة تعدد العناصر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية المتدخلة في تحديده، فقد عرف على أنه "استخدام السلع والخدمات بغرض اشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات"(نوري وآخرون،2007،ص.16)، ويقصد به كذلك "حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من اجل استخدامها نهائيا، ومن الواضح أن السلع غير المعمرة تستهلك استهلاكا مباشرا، أما السلع المعمرة فيمكن الاستفادة منها في استعمالاتها المعتادة لفترة زمنية طويلة نسبيا(الأشقر،2002،ص.8)، ويقصد بالاستهلاك

كذلك ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية، التي تشبع الحاجة و تحقق المنفعة، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي،فهو يستحوذ على ما يزيد على 75 %من الناتج القومي لمختلف الدول(السمان وآخرون،2008،ص.201).

3-1 العوامل المؤثرة في الاستهلاك حسب "كينز":

يرى "كينز" أن هنالك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلاع عن الأنفاق من دخولهم لقد صنف هذه العوامل العوامل الى:

3-1-1 العوامل الذاتية:

وهي تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي الى ميل الأفراد لأقل مستوى من الانفاق، وقد تم تحديد أهم هذه العوامل في:(حسين وسعيد،2003،ص.241)

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغي المتوقع؛
- ايجاد ظروف أمثل في المستقبل، وذلك عند بلوغ الفرد سن معينة أو من أجل تعليم أفراد أسرته وما شابه ذلك؛
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة؛
- تكوين ثروة لمن بعده؛
- الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل انفاق.

3-1-2 العوامل الموضوعية:

وتمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فينتج عن ذلك زيادة في الاستهلاك، أو انتقالها إلى اليمين فيؤدي ذلك الى انخفاض الاستهلاك، واهم هذه العوامل ما يلي:(داود،2010،ص ص.114-115)

• **الثروة:**

تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، فعند زيادة الثرو ة نجد أن الإستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل ، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق وهذا بدوره يؤدي إلى أنتقال منحنى الإستهلاك والعكس صحيح في حالة أنخفاض الثروة؛

• **الدخل:**

اذ يلعب الدخل دورا مهما فى تحديد استهلاك الأفراد، فبزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فاصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة يمضون وقتا أكبرا فى عناصر الاستهلاك الشخصية فى المنازل والملابس والتعليم، بينما الأكثر دخلا فينفقون على السيارات والديكورات والترفيه؛

• **مستوى الأسعار:**

تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر ما يطلق عليه اثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشارئية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك؛

• **معدل الفائدة:**

تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز الإدخار ، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرص الضائعة على الإستهلاك وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار ، أي أنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات ، وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى أنتقال منحنى الإستهلاك إلى الأسفل بمعنى أنه عند نفس مستوى الدخل السابق تنخفض الكميات الإستهلاكية وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك إلى أنتقال منحنى الإستهلاك إلى أعلى أي تزيد الكميات الإستهلاكية؛

• **التوقعات:**

تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فانه سيقوم بشراء كميات اكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، إلا أن سلوك المستهلك قد تغير وانعكس على سلوكه الرتئي، وهذا يعني أن منحنى الاستهلاك قد انتقل إلى الأعلى، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما ازداد الاستهلاك عند الأفراد، والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار؛

• **الآثار الديموغرافية والعوامل الاجتماعية:**

مما لا شك فيه أنالزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبالعلى الاستهلاك، وذلك لان أنالبعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلىالتوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيرها، ومن هنا فان كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لم يخلقأنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمارر مما يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات التي ترتفع بها فئة الشباب ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المتفتح، وخاصة في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة والانفتا ح على المجتمعات الأخرى؛

• **الضرائب:**

يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستو ى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون إستهلاكهم ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة إستهلاكهم الجار ي؛

• **السياسة المالية:**

يقصد بالسياسة المالية تلك الاجراءات التى تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود وسرعة تداولها، فيفترض "كينز" ان السياسة المالية من جانب الحكومة تؤدي الي توزيع الدخل مما يؤثر على

الاستهلاك، فإن سياسة الدين العام تؤثر على الإستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي والدخل النقدى؛

- **العادات والتقاليد:**

يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية فهناك شعوب تكثر من أكل اللحوم والأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، وأخرى تنفق نسبة كبيرة من الدخل على تدفئة المنازل بسبب الطقس البارد..الخ، ومن المعتقد أن هذه العادات الاستهلاكية لدى كل شعب من الشعوب مستقرة إلى درجة كبير ولا تتغير مع الزمن إلا تغيرا طفيفا، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى أخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر.

3-2 نظريات الاستهلاك:

توجد العديد من النظريات التي حاولت دراسة العلاقة بين الاستهلاك والادخار، من أجل التوفيق بين النتائج التي خرجت بها دالة الاستهلاك في الأجل القصير ودالة الاستهلاك في الاجل الطويل، ومن تم معرفة العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

3-2-1 نظرية الدخل المطلق:

تشير هذه النظرية في مضمونها إلى أن الإستهلاك يتحدد بالمستوى المطلق للدخل، وهذا يعنى ان العلاقة الأساسية بين الإستهلاك والدخل تتمثل فى دالة الإستهلاك في الأجل القصير ، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن هذه الدالة سوف تنتقل إلى أعلى مع مرور الزمن وينشأ عنها دالة إستهلاك الأجل الطويل(ابدجمان،1999،ص ص. 141-142).

3-2-2 نظرية فرضية الدخل النسبي:

قدم "ديزنبري" نظريته هذه من أجل التفرقة بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، ومفاد هذه النظرية أن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك هي علاقة تناسبية، فإذا ارتفع

الدخل وبقي توزيعه ثابت فإن الاستهلاك سيزيد كنسبة من الدخل، والسلوك الاستهلاكي للفرد يعتمد على السلوك الاستهلاكي للآخرين فعندما يزداد الدخل المطلق بنفس النسبة فان المركز النسبي للأفراد في سلم توزيع الدخل سيبقى على حاله، وأن الدخل النسبي لهم سيبقى ثابت على الرغم من أن الزيادة في الدخل المطلق، كون الأفراد سيستمرون في إنفاق جزء من دخلهم الإضافي على الاستهلاك و الذي حصلوا عليه في الماضي قبل الزيادة(الوادي،1989،ص.294).

3-2-3 نظرية الدخل الدائم:

صاغ هذه النظرية "ملتون فريدمان"، وجاءت لتحل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل المتا ح فيرى "فريدمان" أن استهلاك العائلة في سنة ما يعتمد على الدخل المتحقق في تلك السنة، أي يعتمد على الدخل الذي تعتبره العائلة دخلها الدائم، فهذا الأخير هو مستوى الدخل الذي يكون المستهلكون سلوكهم(بن قانة،2013،ص.8).

3-2-4 نظرية دورة الحياة:

لقد توصل "فرانكو مودجلياني" الى نظرية تقوم على أساس أن استهلاك الأفراد يتحدد اساسا بعوامل طويلة الأجل وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم، ووفقا لهذه النظرية عن دورة حياة الدخل فان الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكى من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال حياتهم(جوراتين وآخرون،ترجمة عبد الرحمان،1988،ص.250) .

4- الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع والخدمات الاستهلاكية، لدى يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض، لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن الادخار، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد، حيث عرف الادخار بأنه "الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية، وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده"(رياض،1966،ص.27)، وكما اعتبر الادخار بأنه "تلك الحصة من الدخول التي لا توجه

للاستهلاك"(Romain,2004,p.52)، وكما يقصد بالادخار بأنه " الجزء من الدخل الجاري الغير موجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة"(Guyots,1979,p.47).

4-1 الادخار في الفكر الاقتصادي:

إن الادخار من الظواهر الاقتصادية التي اختلف حولها المفكرين وذلك لتعدد جوانبه وعلاقاته فقد اعتبره الكلاسيك بأنه قيمة مخصومة من استهلاك مستقبلي على استهلاك حالي، وهم بذلك يأخذون بعين الاعتبار الممتلكات ومجموع الأموال النقدية والمالية أو الحقيقية في تكوين هذا الادخار، فالادخار في نظر الكلاسيك ما هو إلا شكلا من أشكال المصاريف، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى كل ادخار هو عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي، فيتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، و الذي يعتبر حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى "قانون ساي" صالحا بالنسبة للاقتصاد تسود فيه النقود، حيث يمثل الاستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الادخار عرض هذه الموارد، وسعر الفائدة مقابل لهذه الموارد وهو الذي يحقق مستوى التوازن، وبذلك نجد أن الطلب على الاستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ودالة الادخار دالة متزايدة بالنسبة له(بوتيارة،2016-2017،ص ص.28-29). أما بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها "فالراس" و"فيشر" اللذان يعتبران أن الاكتناز هو امتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الادخار، كما يرى "فالراس" كذلك أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، أما "ألفريد مارشال" يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في الاحتياطات والتي تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو المقابل لاستخدام رأس المال في السوق، والسعر الذي يتعادل فيه كل من العرض الكلي لرأس المال والطلب الكلي هو التوازني في السوق عند نفس السعر، وبذلك فإن الدوافع التي تقود الأعوان الاقتصاديين إلى الحفاظ على احتياطاتهم بالنقود، تتمثل في أن حيازتهم الكبيرة للنقود تجعل أعمالهم أكثر سهولة وتعطي لهم فرصة للتجارة، وهذا الأسلوب في تراكم النقود يقود الأعوان إلى تجميد موارد مهمة بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك والاستثمار، حيث يقوم الأعوان هنا بالتوفيق بين الفقد من جهة وبين الأشكال الأخرى للحيازة من جهة أخرى، أما "كينز" يعتبر أن الادخار يمثل الجزء غير الموجه للاستهلاك من الدخل، حيث تم تحليل

الادخار باعتباره رصيد حساب أو باقي الدخل على الاستهلاك في ضوء ارتباطه بعدة عوامل كالعادات الاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، مستوى الإشباع،....إلخ (داود وآخرون،دت،ص.108).

4-2 أنواع الادخار:

هناك العديد من الأنواع تبعا لمجموعة من المعايير، فحسب طبيعة التكوين نجد الادخار الاجباري والادخار الاختياري، وحسب الحدود الجغرافية نجد الادخار المحلي والادخار الوطني ، وحسب طبيعة المدخر نجد ادخار الدولة وادخار المؤسسات وادخار العائلات، وسنتعرض اليها تبعا بايجاز فيما يأتي:

4-2-1 الادخار الاختياري والادخار الاجباري:

ان الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار ، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، أما الادخار الاجباري هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق بافتطاع دزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة(رياض،1966،ص.34)؛

4-2-2 الادخار المحلي والادخار الوطني:

الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجعرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها(الحقباني،1999،ص.24)، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالاضافة الى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية(الصعيدي،1989،ص.24)؛

4-2-3 ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة:

يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع

الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات، أما ادخار المؤسسات فيمثل يمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها، في حين ادخار الدولة على اعتبار أن الحكومات تعمل دائما على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي. ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة(سلامي،2007،ص ص.11-12).

4-3 العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار لأن أي عامل يزيد من استهلاك ما شأنه أن يقلل من الادخار، أي العوامل التي تزيد الاستهلاك تقلل من المدخرات والعوامل التي تقلل من الاستهلاك تزيد من الادخار(عقيل وعريبات،2007،ص.131)، فهناك عدة عوامل ذاتية ترتبط بالمتغيرات النفسية والتي تؤثر في سلوك الأفراد كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه هذه التوقعات من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء الاستهلاكي أم ادخاري، أما العوامل الموضوعية فهي تتحدد هذه العوامل بكونها قابلة للقياس وأنها ذات سمات اقتصادية(النجفي،2000،ص ص.224-225).

5- الاستثمار

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، فقد عرف على أنه " سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الايرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، أو غير مادي كالنقود تحت الطلب كالأسهم والسندات(قادري،2004،ص.11)، و كما عرف كذلك بأنه " استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملا في الحصول على الربح الملائم (Gveg,1997,p.273)، كما يمثل الاستثمار من وجهة نظر أخرى" كل تضحية آنية بالأموال على

أمل الحصول في المستقبل على ايرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية(Boughaba,2005,p.8).

5-1 الاستثمار في الفكر الاقتصادي:

ان النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحديد وتحليل مفهوم الاستثمار من خلال ابراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، حيث نجد أن كلا من "آدم سميث" و"جون ستيوارت ميل" لا يميزان بينه وبين الادخار، ويعتبران أن الادخار يعادل الاستثمار في اطار مبدأ التشغيل الكامل للموارد وتحول الادخار طبيعيا الى استثمار(Dowidar,1974,p.182)، فالادخار بالنسبة للكلاسيك هو قرار بعدم استهلاك قسط من الدخل واستعماله في الاستثمار، أي في تكوين رؤوس الأموال(Samuelson,1995,p.142)، وبالتالي فرؤوس الأموال المتراكمة أي المدخرة أصلا هي ما يطلق عليها بالتراكم والذي يعبرون عنه الكلاسيك بالاستثمارات، وبناءا عليه فحسبهم فإن زيادة التراكم الذي على أساسه يزداد الاستثمار الذي يسمح بتنمية الانتا ج يرتبط بمستوى الربح، فبزيادة الأرباح تزداد ادخارات الرأسماليين التي سوف تستثمر فيما بعد(Samuelson,1995,p.145). أما الاستثمار في النظرية "الكينزية" يرتكز على سلوك المستثمرين أو على متخذي قرار الاستثمار، فعمليا تعتمد هذه القرارات بالمردود المنتظر لمختلف الآليات والمعدات موضوع الاستثمار، ولكن باعتبار أن هذا المردود لا يحصل عليه الا خلال الزمن (فترة حياة وسائل الانتاج موضوع الاستثمار)، فإن قرار الاستثمار المتخذ حاليا يتعلق بمدى تقديرات أو تصورات المستثمرين بما سيحصل في المستقبل، بالرغم من وجود عدة متغيرات موضوعية لاتخاذ قرار الاستثمار وأهميتها الكبيرة في ذلك (معدل الفائدة، مستوى الدخل وتوزيعه، مخزون رأس المال، تغيرات مستوى الطلب الكلي ..)، إلا أن "كينز" يفضل المتغيرات الذاتية أو السيكولوجية، كالتفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل وتصورات وتوقعات متخذي قرارات الاستثمار، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الانفاق على السلع الاستثمارية متنبذبا بحيث يصعب ربطه بمتغيرات موضوعية، على الأقل في المدى القصير (بوتيارة،2016-2017،ص.48).

5-2 محددات الاستثمار:

لقد اختلف الاقتصاديون حول طبيعة محددات الاستثمار، حيث لم يكن هناك إجماع في الرأي بينهم بخصوصها، ولكن من الواضح أن لدافع الربح تأثير رئيسي على قرارات الاستثمار، فيمكن أن يؤثر ايجابيا بحيث يزيد الاستثمار، أو سلبيا بحيث يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وبشكل عام يمكن أن نوجز ما أجمع الاقتصاديون على أنها محددات للاستثمار ضمن العوامل التالية:(عرقوب،2011-2012،ص ص.12-16)

5-2-1 العوامل المباشرة:

تعد هذه العوامل مباشرة لمحددات الاستثمار نظرا لارتباطها بفعالية الاستثمار من حيث تأثيره على الطاقة االإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر، ومن جملة هذه العوامل ما يلي:

- **سعر الفائدة:**

تعني ارتفاع معدلات الفائدة تخفيض القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها في المستقبل، هذا ما يؤدي إلى تخفيض فرص الاستثمار، وبهذا تمثل المعدلات الحقيقية لأسعار الفائدة محددا أساسيا لقرارات الاستثمار، فلقد اعتبر "كينز" أن مستوى الاستثمار الكلي يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار الكلي والعكس صحيح؛

- **الأرباح:**

يعد الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار، فهو يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات، فعلى المستوى الكلي اتخذ تحليل العلاقة بين الربح والاستثمار أشكالا مختلفة، فاعتبر البعض أن الاستثمار يتأثر طرديا بالربح مع مراعاة أن هذا الأخير هو أحد مكونات الدخل القومي، فإذا زاد الدخل القومي فهذا يؤدي إلى زيادة الربح، من هنا تظهر العلاقة المباشرة بين الاستثمار والدخل القومي، وافترض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر أهمية، بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح، أي أن الاستثمار

يتأثر بمستوى الأرباح، كما يمكن أن يكون الاستثمار سببا في ارتفاع مستوى الدخل – حسب نظرية مضاعف الاستثمار – والذي يكون بدوره سببا في ارتفاع مستوى الأرباح؛

• معدل التغير في الربح:

حسب نظرية المعجل، فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل، ويعني أنه عندما يشير رقم اجمالي الناتج القومي المحلي الى معدل نمو سريع، فإن ذلك يوضح اقتصادا توسعيا يخلق فرص استثمار متزايدة، ويعطي بالتالي فرصة لارتفاع حجم المبيعات، أي زيادة الطلب على سلع والخدمات الاستهلاكية، الأمر الذي يستدعي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع والخدمات الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية – أي الاستثمار – ونستنتج في الأخير، أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار؛

• رأس المال:

يتفق معظم الاقتصاديين على أنه لا يوجد استثمار إلا في حالة خلق أو تكوين رأس المال المادي، ولتكوين هذا الأخير فإنه يتطلب القيام بعملية الادخار، أي ما يفسر قدرة المجتمع على الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل وتوجيهه إلى الادخار، وهذا يكون في حالة أن هذا المجتمع لا يرتبط مع العالم الخارجي بعلاقات اقتصادية، أما في الحالة العكسية فإن مصدر تكوين رأس المال يكون عن طريق القروض، ومن هنا، فإن مجموع الاستثمارات سيكون أكبر من مجموع المدخرات وذلك بمقدار هذه القروض، وكما أن أي استثمار لابد وأن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس مال المجتمع؛

• التكنولوجيا وزيادة النمو السكاني:

إن المعرفة التكنولوجية تقلل من تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمارات، فالدول الآن تتسابق على التطوير والتحديث واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاج، ومن المعروف أن ارتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الاستثمار في أي نشاط أو مجال

يتوقف على الطلب الكلي، كما يمكن أن تؤدي زيادة نمو السكان واكتشاف مناطق جديدة أو موارد أولية جديدة إلى ظهور ما يعرف "بالاستثمار التلقائي" أو المستقل؛

- **الحوافز:**

نعني بالحوافز التشجيع والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الدول للمستثمرين، وتشمل هذه الحوافز تسهيلات للاقتراض بمعدلات فوائد قليلة وفترات استحقاق طويلة الأجل وتقديم دراسات جدوى للمشاريع الإنتاجية المختلفة بأسعار رمزية والقضاء على الروتين في انجاز المعاملات الاستثمارية وتشجيع الكفاءات والقدرات وجذبهم للعمل داخل الدولة، هذه الحوافز جميعها ستؤدي إلى زيادة الاستثمار وانتقال منحنى الاستثمار إلى الأعلى؛

- **الطلب الكلي:**

تؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم .ويتوقف حجم زيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول، توافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين والجودة وعدد المستهلكين...الخ؛

- **الاتجاه العام للأسعار:**

تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .وبهذا، ينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لأن الاستهلاك يمتص الزيادة في الدخل.

5-2-2 العوامل غير المباشرة:

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **التوقعات:**

تلعب التوقعات دورا هاما في الحالة الاقتصادية العامة، ونعني بالتوقعات الاتجاه السائد سواءا كان تفاؤل أو تشاؤم بشأن المستقبل الاقتصادي للمجتمع، فإذا عم التفاؤل بالمستقبل في المجتمع، فهذا يعطي دافعا قويا لأفراد المجتمع للعمل والاستثمار، ومن ثم ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي نمو اقتصاد هذا المجتمع، أما إذا عم التشاؤم فهذا ينعكس سلبا على اقتصاد المجتمع ونموه ومن هنا إذا أراد المستثمر التوسع في طاقته الإنتاجية، فإن نتائج استثماره لا يراها بسرعة، بل تتطلب عدة سنوات أي تظهر النتائج في المستقبل، فعامل التوقع إذا يلعب دورا فعالا خاصة حول الطلب في السوق على السلع والخدمات؛

- **الضرائب:**

يمكن أن يترتب على اجراءات معينة لسياسات ضريبية ما تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة من المشروعات ومنه على حجم الاستثمارات، فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، فنجد كثيرا من الدول تلجأ إلى سياسة تشجيع الاستثمار بإصدار قوانين لذلك من خلال تسهيل الاجراءات وتخفيض الضرائب علىالاستثمارات الجديدة، أو ربما الاعفاء منها نهائيا لمدة معينة، إلى جانب ذلك فإن زيادة الأعباء الضريبية على المشروع تؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار؛

- **القروض:**

عندما يتم الاتفاق على قرض معين فهذا يعني أنه سيتبعه دفع فوائد منتظمة دون أن ننسى أصل الدين إلى المقرضين، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة وبالتالي انخفاض الاستثمار، كما أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتاب في سندات القروض العامة، فارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص لأن الأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة؛

• **السياسات الاقتصادية الكلية:**

يعتبر الاستثمار الكلي– من حيث الحجم أو من حيث معدل نموه– من أقل المتغيرات الاقتصادية استقرارا، لذلك كان من الضروري أن تتم متابعة هذا النشاط الاستثماري في حالة الاستثمار الكلي من خلال سياسات اقتصادية غير مباشرة كالسياسات النقدية والسياسات المالية أو من خلال سياسة استثمارية مباشرة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الكلي العام الذي تقوم به وحدات القطاع العام أو الوحدات الادارية العامة.

5 –3 أهمية الاستثمار

تكمن أهمية الاستثمار في:(عطا الله،2011،ص.12–13)

• زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد منه، ما ينتج عنه تحسين لمستوى المغيشة لأفراد المجتمع؛

• توفير مختلف السلع والخدمات لأفراد المجتمع؛

• رفع معدل العمالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة،

• زيادة معدلات التراكم الرأسماي للدولة؛

• فتح مجال التصدير وخلق أسواق دولية جديدة مما يسمح بالتوسع الاستثماري.

الخاتمة:

لقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى اذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية الى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى، حول كيفية استخدام الأمثل للموارد المحدودة اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما يهدف الى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الامكانيات والمتطلبات، فهو يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة

الاقتصادية، ثم يعمل على ايجاد القواعد والوسائل التي تؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات، فأهمية تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، فهذه الأخيرة تعتبر جوهر اهتمام الانسان في حياته اليومية.

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الانساني وتجاوب مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد ازاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لاشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفصل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الانساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الانتاج التبادل، الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار الاستثمار،التنمية، التضخم، البطالة وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الانسان بالطبيعة، وعلاقة الانسان بالانسان.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1-1 الكتب:

1- ابدجمان مايكل، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1999.

2- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن،2002.

3- الأنصاري علي فيصل علي، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، جامعة الكويت،2008-2009.

4- الباز محمد الطنطاوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة النسر الذهبي، مصر،2000.

5- البيلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.

6- البراوي راشد، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر،1997.

7- الحسناوي مهدي كريم، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة أوفست، بغداد،1990.

8- الرواشي عبد العزيز فتحي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

9- السمان محمد مروان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

10- الشطا حماد محمد، النظرية العامة للجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

11- الصعيدي عبد الله، الادخار والنمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر،1989.

12- الطويل رواء زكي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الأردن، 2010.

13- العبيدي سعيد علي محمد، الاقتصاد الاسلامي، دار الدجلة، الأردن،2011.

14- العزاوي محمد، الانتاج وادارة العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن،2006.

15- القريشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن،2011.

16- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

17- اللحياني سعد بن حمدان، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2007.

18- المحجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977.

19- المشهداني خالد أحمد فرحان، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام، الأردن،2015.

20- النجار أحمد، الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، القاهرة،1985.

21- النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.

22- النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.

23- الوادي محمود حسين، الاقتصاد التحليلي، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر،1989.

24- أيوب انطوان، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1965.

25- بن جليلي رياض، منهجية دالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005.

26- بن محمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009.

27- بوسعدة سعيدة، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

28- تودارو ميشيل، ترجمة حسني ومحمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2008.

29- جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

30- جوراتين جيمس وآخرون، ترجمة عبد الرحمان عبد الفتاح، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1988.

31- حسين علي مجيد وسعيد عبد الجبار عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

32- حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد: المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد، دار الفكر العربي مصر،1989.

33- حسين مجيد علي وسعيد عفاف عبد الجبار، التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2003.

34- خليل سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982.

35- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن،2010.

36- داود عماد وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، مصر، دت.

37- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت،2002.

38- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الاسكندرية،1993.

39- رجب عزمي، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، لبنان، 1985.

40- رياض اسماعيل، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار المحامي للنشر، مصر،1966.

41- سعيد عامر علي، مقد في الاقتصاد الجزئي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن،2010.

42- شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي، مكتبة الخرجي، المملكة العربية السعودية،1983.

43- شيحة مصطفي رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة،مصر،1999.

44- صالح سعاد ابراهيم، مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي، دار الضياء، القاهرة،1985.

45- طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

46- عبد الباقي صلاح، ادارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر،2000.

47- عبد الرحمان أحمد يسري ومحي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

48- عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، دار الاسكندرية، مصر، 1994.

49- عبد العزيز صبري، النظم الاقتصادية المعاصرة، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2005.

50- عبد زياد محمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية، الأردن، 2010.

51- عريقات محمد حربي، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، دار وائل للنشر، الأردن،2005.

52- عطا الله ماجد أحمد، ادارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

53- قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2004.

54- قريصة تادرس صبحي ويونس محمود، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة، بيروت،1984.

55- مندور أحمد محمد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، دار الجامعة، مصر،2002.

56- نوري نظام محمد وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

57- هاشم اسماعيل محمد، الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، مصر،1970.

58- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

59- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت،1986.

60-حربي محمد وعريقات موسى، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن،2006.

61-عقل خضر وعربيات ياسر، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

1-2 أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

62- الحقباني فالح بن عبد الله بن محمد، الادخار العائلي وأثره في الاقتصادية من منظور التنمية الاسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999 .

63- الدباغ أيمن مصطفى حسين، نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الاسلامي، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003 .

64- بلعزوز بن علي، أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004 .

65- بن قانة اسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة الزمنية بين 1970-2009، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2013 .

66- بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في احداث الأزمات، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011-2012 .

67- بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-1015.

68- خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الاوروبي-، مذكرة ماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012 .

69- رحيم حسن، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002 .

70- زهواني رضا، تحسين تخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007 .

71- سلامي أحمد، دراسة قياسية لأهم محددات دالة ادخار العائلات الجزائرية خلال الفترة 1970-2006 والتنبؤ بمكوناتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007 .

72- عرقوب نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية في الفترة 1970-2008، أطروحة دكتوراه في القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 .

73- عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 .

1-3 المطبوعات الجامعية:

74- بوتيارة عنتر، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017 .

75- طويطي مصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014 .

1-4 المقالات العلمية:

76- الأقدي محمد أحمد، سياسات الاستقرار بين الطموح النظري واشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الاجتماعية العدد1، جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، 1996 .

77- الرماني زيد بن محمد، خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي، مجلة رابطة العالم الاسلامي، العدد175 جدة، المملكة العربية السعودية، 1996 .

78- حبيل محمد عمر، المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي، مجلة الجامعة، العدد15، ليبيا، 2013 .

79- سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016 .

80- هاشم حنان عبد الخضر، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد18، جامعة الكوفة، العراق، 2011 .

2- باللغة الأجنبية:

81- Boughaba A, Analyse et evaluation de projets, Berti edition, Paris, France, 2005 .

82- Dowidar M, L'économie politique une science sociale, FM Fondations, Paris, France 1974 .

83- Goumeziane Smail, Le pouvoir des rentiers, Edition EDY2000, Alger, L'Algerie, 2003 .

84- Guyot F, Elements de macro économie, Edition techip, Paris, France, 1979 .

85- Gved N, Finance d'entrprise les règles du jeu, Edition d'organisation, Paris, France, 1997 .

86- Lahouri Addi, Etat et pouvoir :approche méthodologique et sociologique, Edition ENAL, Alger, L'Algerie, 1991 .

87- Paule Mali, Improving Total Productivity, John Wiley and sons, New York, 1978.

88- Romain Christian, 24 Mots de l'économie et de la géstion, Edition maxi livres, Paris, France , 2004 .

89- Samurlson A, Les grands courants de la pensée économique, Press universitaire de Grenoble, Paris, 1995 .

2 – الروابط الالكترونية:

90-http://www.abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/classical-economics.
91-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612.
92-http://www.almerja.com/reading.php?idm=94353.
93-http://www.arab-ency.com.
94-http://www.babymahaza.blogspot.com.
95-http://www.elmahatta.com.
96-http://www.fichier-pdf.fr/2015/09/13/mustaqbal-414-samirabedalrasoul.
97-http://www.hama-univ.edu.sy.
98-http://www.kantakji.com/media/175155/ektsad1.pdf.
99-http://www.kau.edu.sa.
100-http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ME1.pdf.
101-http://www.kenanaonline.com.
102-http://www.noonpost.org .
103-http://www.oecol.org/fr/travail/8454123 pdf
104-http://www.philadelphia.edu.jo.
105-http://www.rahmah.vs120080.hl-users.com.
106-http://www.site.iugaza.edu.ps.
107-http://www.travail.gouv.qc.ca/productivité.pdf./
108-http://www.univ28.7olm.org.
109-http://www.uobabylon.edu.iq.
110-http://www.virtuelcampus.univ-msila.dz.
111-http://www.yel.org/vb/showthread.php.